ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الجمهورية الجديدة

فلسفة التنمية المصرية

www.ecsstudies.com

ECSS
لمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمى

تحرير
أ.**بلال منظور**

المنسق العام
أ.مي سعيد

إخـراج فنـى
إسلام على

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

الجمهورية الجديدة

الدور.. المكانة

المحتويات

4 تقديم: **بناء الإنسان**

6 أولاً: **تطوير القطاع الصحي**

10 ثانيًا: **تطوير قطاع التعليم**

14 ثالثًا: **السياسات الاقتصادية**

18 رابعًا: **الحياة السياسية**

20 خامسًا: **تنمية الأقاليم الحدودية**

22 سادسًا: **مدن الجيل الرابع**

26 سابعًا: **تطوير منظومة النقل**

30 ثامنًا: **تطوير المجال الأمني والعسكري**

34 تاسعًا: **السياسة الخارجية المصرية**

38 عاشرًا: **مشروعات الطاقة ومنتدى غاز شرق المتوسط**

44 حادي عشر: **الدور المصري في أفريقيا**

الفريق البحثى (أبجديًا)

أحمد بيومي
أمل إسماعيل
أسماء فهمي
بسنت جمال
تقى النجار
حسين عبد الراضي

رحمة حسن
د. عمر الحسيني
فردوس عبد الباقي
كنزي سيرج
محمد حسن
د. محمد شادي

محمد عبدالرزاق
محمد منصور
محمود قاسم
مصطفي عبد اللاه
هالة فودة
هبه زين

تقديم

بناء الإنسان

تخطو مصر بخطوات عازمة صوب تدشين عقد اجتماعي جديد منذ ثورة 30 يونيو 2013، إذ تتمثل ملامح هذا العقد في معالجة أخطاء الماضي، والعمل وفق آلية وتخطيط استراتيجي يضع في اعتباراته العديد من المحددات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بالتوازي معها. وبالتالي، فإن هذا العقد يأخذ في طياته مقاربة شاملة للعمل متعدد الاتجاهات، والدفع فيها بصورة لا تُخلّ بأي منها.

في هذا السياق، يمثل مفهوم الجمهورية الجديدة الإطار الشامل والفلسفة العامة للدولة المصرية، المنطلقة من عدد من المفاهيم والمبادئ العامة، والمستندة إلى مبدأين أساسيين هما: أولًا، أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية ستعمل بمثابة الشروط المسبقة والداعمة لتطوير التنمية السياسية والتي تمثل أساس تثبيت واستقرار الدولة ومؤسساتها واستدامة اللُّحمة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى العمل على تشبيك جميع الأبعاد بحيث يخدم كل محور أهداف المحاور الأخرى لتحقيق أكبر قدر من التكامل بين الخطط التنموية للدولة والمجتمع. ثانيًا: في إطار الإعلان عن إطلاق مصر للجمهورية الثانية، تمثل حقوق الإنسان بمفهومها الشامل أساسًا لتلك الجمهورية ومنطقًا لها؛ وذلك من حيث وضع المعايير والمحددات والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والأبعاد الأخرى التي تضمنها الجيل ثالث من حقوق الإنسان لتعمل وفقها المؤسسات وتمثل هدفًا أمام عمل أي مشروع في المجتمع، وبالتالي لا تعد حقوق الإنسان ملفًا منفصلًا عن أي من الجهود التي تقوم بها الدولة والمجتمع وإنمًا منطقًا لها، فضلًا عن تحقيق عدد من الشروط التنموية المسبقة بما يسهم في ضمان الاستقرار السياسي ووجود هياكل وبنى اجتماعية تضمن ممارسة الآليات الديمقراطية بصورة أكثر استدامة وتتحاشى أيًا من مظاهر الخلل التي ظهرت في المجتمعات على مستوى العالم عقب تفشي وباء فيروس كورونا.

وفي هذا الإطار، يشمل التقرير التالي ملامح الجمهورية الجديدة، والتي انصرفت إلى عمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأفراد في تدعيم مجالات التنمية الإنسانية وبناء الإنسان عبر استهداف خطط لتطوير التعليم والصحة بشكل أساسي، فضلًا عن العمل وفق خطة إصلاح اقتصادي تسهم في نقل المجالات الأخرى وتدعيمها في خطواتها الأولى لتسهم في المراحل اللاحقة في دعم التنمية الشاملة المصرية داخليًا وخارجيًا عبر إقرار سياسة خارجية مستقلة تستهدف تحقيق التنمية المشتركة لجميع الأطراف وفق مبادئ الإنصاف والتوزيع العادل للموارد وضمان محددات الأمن القومي المصري، والدفع باتجاه تقديم المقاربات المصرية الهادفة للتعاطي مع قضايا الصراع والتنمية، وذلك عبر استعراض التحركات المصرية في إفريقيا وتدشين منظمة غاز شرق المتوسط.

تستند الجمهورية الجديدة إلى مفهوم بناء الإنسان بهدف التغيير في أوضاع المعيشة والحياة، لتعزيز دوره كمواطن قويم يقوم بواجباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك في ظل التطلع للتغيير في الأفكار والسلوكيات ونظم الإدارة وسبل الحياة.

تبلورت بوادر هذا النهج عام 2019 على خلفية إطلاق مبادرة تهدف إلى توفير سبل الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا في القرى والمراكز الفقيرة في الريف، وكذا المناطق العشوائية في المدن من خلال توفير السكن الكريم، والارتقاء بمستوى كافة المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير الدعم المالي للأسر الفقيرة الأكثر احتياجًا، وتوفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب تقديم الرعاية الصحية والعمليات الجراحية العاجلة.

دعت الدولة عبر هذه المبادرة إلى تضافر جميع الجهود من أجهزة الدولة وجمعيات ومؤسسات العمل الأهلي، ورجال الأعمال، ورصدت في سبيل ذلك 103 مليارات جنيه لتنفيذ المبادرة في 11 محافظة. جاء عام 2020 ليتم إعلان (حياة كريمة) كمؤسسة أهلية غير هادفة للربح، مهمتها تنفيذ أهداف المبادرة التي أعلنها السيد الرئيس «عبدالفتاح السيسي» في 2019، وشهدت تعاون ما يقرب من 23 مؤسسة مجتمع مدني لتنفيذ أهدافها. وفي مستهل عام 2021 وجه الرئيس بتوسعة نطاق مشروع (حياة كريمة) لتغطية كامل الريف المصري الذي يضم (4741 قرية) وتوابعها (30888) عزبة وكفرًا ونجعًا، ويقطنه ما يقرب من 58 مليون مواطن مصري؛ الأمر الذي ساهم في ظهور «المشروع القومي لتطوير الريف المصري»، بقيمة موارد مالية مخصصة تزيد على 600 مليار جنيه.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدولة المصرية شرعت بالعمل وفق نهج الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة للأمم المتحدة، بل وطورت استراتيجيتها الخاصة للتنمية المستدامة 2030، والتي تركز على:

الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يضمن الحياة الكريمة، وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. كما اهتمت الرؤية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية، وأعطت أولوية للقضايا التي تتعلق بمواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة.

أولاً: تطوير القطاع الصحي

جاء ملف القطاع الصحي في مصر على رأس أولويات الرئيس «السيسي» منذ وصوله إلى سدة السلطة عام 2014، نظرًا لكونه أحد أبرز الملفات التي تمس المواطن المصري بالدرجة الأولى. وقد انطلقت جهود الدولة في اتجاهين؛ الأول: إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطوير الوحدات الصحية بالقرى لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية، بجانب تطوير وتأهيل العنصر البشري. أما الثاني: فقد ذهب صوب إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة التي تتمثل في إطلاق العديد من المبادرات الصحية؛ لرفع كفاءة ومستوى الخدمة المقدمة للمواطنين والتي استهدفت الوصول لكافة المواطنين وكافة الفئات بدءًا من الأطفال وحتى كبار السن.

إنجازات القطاع الصحي

خلال الفترة من 2014 وحتى 2020، استطاعت الدولة المصرية أن تنتهي من تنفيذ (960) مشروعًا في مجال الصحة والسكان بإجمالي استثمارات بلغ حوالي 82 مليار جنيه مصري. وقد تمثلت أهم الإنجازات في تنفيذ نحو (200) مشروع متعلق بتطوير المستشفيات والمعاهد الطبية ومراكز الخدمات الطبية المتخصصة. وكذلك تم تنفيذ (40) مشروعًا مرتبطًا بهيئة الإسعاف المصرية، ونحو (19) مشروعًا قوميًا للمستشفيات النموذجية، ذلك إلى جانب تطوير الوحدات الصحية، وتنفيذ نحو (25) مبادرة داخل مصر و(13) مبادرة لدعم القطاع الصحي بإفريقيا؛ هذا بالإضافة إلى:

- توجيه استثمارات ضخمة تقدر بأكثر من 120 مليار جنيه لتحسين القطاع الصحي.
- نمو الاستثمارات الموجهة لمشروعات وزارة الصحة بخطة العام المالي القادم 2022/2021 لتصل إلى 47.5 مليار جنيه بنسبة زيادة 205% مقارنة بـ2021/20 متضمنة مشروعات (حياة كريمة).
- إجراء 632 ألفًا و27 عملية جراحية ضمن المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار ليصل عدد المستفيدين إلى 632 ألفًا و677 مريضًا.
- تطوير المستشفيات الجامعية (113 مستشفى جامعيًا) بزيادة 25 مستشفى عن 2014.
- إطلاق مبادرات لقطاع الصحة تشمل تعزيز قُدرة الـمُنشآت الصحيّة على تقديم الخدمات الطبية بشكل متميز في ضوء مواجهة فيروس كورونا، وزيادة معدلات التغطية بالمستشفيات الجامعية على مُستوى الـمُحافظات وميكنتها، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكل الـمترددين.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأنسولين محلي الصنع، وتوطين صناعة أدوية الأورام وبعض الأمصال واللقاحات.
- إطلاق وتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بعدد من المحافظات، وتم تسجيل ما يقرب من 3 ملايين و600 ألف مواطن بمنظومة التأمين الصحي الشامل.
- إصدار أكثر من 2 مليون و913 ألف قرار علاج على نفقة الدولة.
- توفير 20 مليون علبة ألبان أطفال و5 ملايين علبة كمخزون استراتيجي.

المبادرات الرئاسية تحت شعار «100 مليون صحة»

وفقًا لبيان الدكتورة هالة زايد -وزيرة الصحة- أمام الجلسة العامة لمجلس النواب فقد وصل عدد المستفيدين من المبادرات الرئاسية للاهتمام بالصحة العامة تقريبًا 90 مليون مواطن بواقع 102 مليون زيارة، للحصول على الخدمات الطبية؛ وجاءت أبرز المبادرات في المجال الصحي كالآتي:

1. مبادرة «100 مليون صحة» للقضاء على فيروس سي والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية

جاءت مصر فى مراكز متأخرة في معدل تفشي (فيروس سي) لعقود، لذا ومنذ تولي الرئيس «السيسي» أعلنت مصر حربها ضد (فيروس سي) بإطلاق المبادرة الرئاسية «100 مليون صحة» للكشف المبكر وعلاج المصابين مجانًا، حتى بلغ معدل انتشار (فيروس سي) في عام 2018 تقريبًا 7%، ثم انخفض في عام 2020 إلى 2% فقط، وأصبحت مصر في طريقها للحصول على الإشهاد الدولي للخلو من الفيروسات الكبدية، بعدما كانت من أعلى الدول عالميًا في معدلات الإصابة. بالإضافة إلى إجراء مسح طبي لـ50 مليون مواطن ضمن الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، تم خلالها تقديم العلاج لـ1.8 مليون مريض سكر، و10 ملايين مريض ضغط. وصل إجمالي تكلفة هذه المبادرة 4 مليارات جنيه.

2. المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزم، ودعم صحة الأم والجنين

في إطار هذه المبادرة، تم فحص 22 مليون طالب بالمدارس، منهم 3 ملايين و4 آلاف و367 ألف حالة سمنة، و7 ملايين و594 ألفًا و357 حالة أنيميا، و10 ملايين و657 ألفًا و36 حالة تقزم، وتقديم العلاج من خلال ربط 300 عيادة بالمنظومة الإلكترونية للمبادرة. كما تم تقديم الخدمة الطبية لـ498 ألفًا و837 سيدة، مع تجهيز منظومة متكاملة للكشف عن الأمراض المنتقلة من الأم إلى الجنين بتكلفة 31 مليون جنيه، وتمحور مردود المبادرة حول حماية المواليد «2.5 مليون طفل» من أمراض الالتهاب الكبدي «ب»، وبكتيريا الزهري، وفيروس نقص المناعة البشرى، وخفض معدلات انتقال العدوى من الأم إلى الجنين من 45% إلى 2% فقط.

3. المبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي

تم إطلاق هذه المبادرة بالتزامن مع مواجهة جائحة كورونا، وتم من خلالها فحص 24 مليون مواطن وتقديم العلاج اللازم

بالمجان، إضافة إلى إحلال وتجديد 180 وحدة غسيل كلوي، وتوفير 2600 جهاز غسيل كلوي و1000 كرسي، بالتعاون مع صندوق (تحيا مصر). وبلغت التكلفة الإجمالية للمبادرة 714 مليون جنيه، وجاء مردود المبادرة في توفير 3 مليارات جنيه سنويًا خدمات طبية لأصحاب الأمراض المزمنة، و13 مليار جنيه سنويًا لعلاج هذه الأمراض.

4. مبادرة رئيس الجمهورية لاكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة

فحصت المبادرة مليونًا و298 ألفًا و95 طفلًا منذ انطلاقها في شهر سبتمبر عام 2019، وتم تحويل 81 ألفًا و794 طفلًا لإعادة التقييم في المرحلة الثانية، كما تم تحويل 7 آلاف و922 طفلًا إلى المستشفيات للتقييم الأعلى. بالإضافة إلى تجهيز بنية تحتية متكاملة للكشف المبكر عن ضعف السمع من خلال إمداد الوحدات بـ3.500 جهاز انبعاث الصوت، بالإضافة إلى 30 جهاز قياس السمع بتكلفة 120 مليون جنيه.

5. مبادرة رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية

تهدف هذه المبادرة إلى خفض معدل الوفيات الناتجة عن سرطان الثدي، وخفض العبء الاقتصادي على الدولة عن طريق الكشف المبكر عن المرض، ونشر الوعي الصحي، وتجهيز البنية التحتية لعلاج الأورام بمصر استكمالًا لمنظومة التأمين الصحي الشامل، وتعزيز تواصل السيدات بوحدات الرعاية الأولية. وتم فحص 11 مليونًا و504 آلاف و37 سيدة، ضمن المبادرة منذ انطلاقها في شهر يوليو عام 2019، وتم تقديم العلاج اللازم لـ2848 سيدة، مقارنة بفحص 2.5 مليون سيدة منذ عام 2007 حتى 2019 وعدم توفير منظومة لمتابعة علاج المرضى.

منظومة التأمين الصحي الشامل

تم إطلاقه من محافظة بورسعيد، وبلغ عدد المسجلين بالمنظومة 600 ألف مواطن، وتم تقديم 3 ملايين خدمة طبية للمواطنين، شملت مليونًا و200 ألف خدمة طب الأسرة، و500 ألف خدمة طبية بالعيادات الخارجية، بالإضافة إلى إجراء 30 ألف عملية جراحية. كما تم إطلاق التشغيل التجريبي بباقي محافظات المرحلة الأولى، حيث وصل إجمالي ما تم تسجيله بمحافظات المرحلة الأولى التي تشهد التشغيل التجريبي 3 ملايين و635 ألف مواطن.

أهم التشريعات المساندة

شملت أبرز التشريعات بشأن القطاع الصحي، تعديل قانون المهن الطبية لزيادة بدل المهن الطبية، وإنشاء صندوق التعويض عن مخاطر المهن الطبية والحد من مخاطر المهنة، وتعديل قانون مزاولة مهنة الطب لضمان حصول الأطباء على التدريب اللازم للحصول على ترخيص مزاولة المهنة، للحفاظ على سلامة متلقّي الخدمة، بالإضافة إلى قرار رئيس مجلس الوزراء لتحديد غير القادرين وإعفائهم من أعباء نظام التأمين الصحي الشامل، وتعديل قانون الصحة النفسية، ومشروع قانون صندوق مواجهة الطوارئ الطبية الذي يهدف إلى استدامة تمويل الخدمات للمواطنين في مجال الوقاية والعلاج والتأهيل.

الخدمات الوقائية

تم دعم الخدمات الوقائية ضمن البرنامج الموسع للتطعيمات خلال عام 2020، حيث ضربت جائحة كورونا العالم، وقد أثّر ذلك عالميًا على أنظمة التطعيمات في معظم دول العالم؛ إلا أن مصر استطاعت أن تحافظ على أداء أنشطة البرنامج

الموسع للتطعيمات وتوفير مخزون لألبان الأطفال. إذ تم إدخال التطعيم الإجباري ضد (فيروس بي) والذي تخطت تغطيته 90%، وتم تحقيق نسب تغطية للتطعيمات الإجبارية لجميع الجرعات الروتينية بنسبة 95%، حيث تم تطعيم قرابة 17 مليون طفل خلال العام بالجرعات الروتينية من الحملة القومية للتطعيم ضد الحصبة والحصبة الألمانية.

كما نفذت مصر البدائل من طعم شلل الأطفال «سابين ثلاثي التكافؤ» إلى الطعم ثنائي التكافؤ في 12 مايو 2016 طبقًا لتعليمات منظمة الصحة العالمية. وقررت وزارة الصحة والسكان تطعيم الأطفال مواليد الفترة من 2016/1/1 حتى 2018/3/22 بطعم «سولك»، وتنفيذ الحملة القومية للتطعيم ضد شلل الأطفال باستخدام الطعم الثنائي التكافؤ فبراير 2020 لجميع الأطفال المصريين وغير المصريين أقل من خمس سنوات، حيث تم تطعيم أكثر من 16.5 مليون طفل من منزل إلى منزل عن طريق 45 ألف فريق متحرك، وبلغت إجمالي تكلفة العام المالي 2020/2019، مليارًا و186 مليونًا و110 آلاف.

الجينوم المرجعي المصري

يُعد مشروع الجينوم المرجعي للمصريين وقدماء المصريين، الذي أطلقه الرئيس في مارس 2021، واحدًا من أضخم وأهم المشروعات الطبية، التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في القطاع الصحي المصري، وجودة الحياة والصحة العامة للمصريين عبر استخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتاحة في تحديد الأساسيات والخواص الجينية للأمراض المُختلفة، مما يسهل من تشخيص وعلاج الأمراض الوراثية، وبعض الأمراض غير السارية الأكثر شيوعًا في مصر مثل أمراض القلب وأورام السرطان.

ويُعد تأسيس هذا المشروع خطوة مهمة في سبيل توفير قاعدة معرفية شاملة حول الجينوم المصري، يمكن من خلالها دراسة الجينوميات الشخصية والجينات المصرية الشائعة وتأثيرها على الأساس الجزيئي للأمراض الوراثية، وبالتالي إمكانية مواجهة تلك الأمراض وتطوير سبل الطب الدقيق. وبعد خمسة أشهر من دراسة الخطة، أعطى الرئيس «السيسي» إشارة البدء في هذا المشروع نظرًا لأهميته البالغة، على أن يتم بالتعاون بين أكاديمية البحث العلمي ووزارات الدفاع والصحة والاتصالات وأكثر من 15 جامعة ومركزًا بحثيًا ومؤسسة مجتمع مدني، بميزانية قدرها مليارا جنيه من أجل دراسة المحتوى الجيني لآلاف المتطوعين المصريين.

مجابهة جائحة كورونا والتصنيع المحلي للقاحات كورونا

شكلت جائحة كورونا تحديًا كبيرًا للقطاعات الصحية في شتى أنحاء العالم، لذا حرصت الحكومة المصرية على تقديم كافة الجهود الممكنة من أجل التصدي لهذه الأزمة. بالإضافة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية والاستباقية لمواجهة الجائحة؛ إذ تم تخصيص مستشفيات الفرز والعزل للحالات المصابة والمشتبه في إصابتها. وفيما يتعلق بلقاحات فيروس كورونا، فقد تم تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء تضم عددًا من ممثلي الوزارات المعنية بشأن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الشركات والجهات المصنعة للقاحات؛ وتم توقيع اتفاقية تفاهم بين مصر والصين لتعزيز التعاون بين البلدين في البحث والتطوير والإنتاج، وقد نجحت مصر في أولى خطوات تصنيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا محليًا، واستقبلت الدفعة الأولى من المواد الخام لتصنيع لقاح «سينوفاك» الصيني محليًا، بإجمالي 1400 لتر تكفي لإنتاج حوالي مليوني جرعة من اللقاحات.

ثانياً: تطوير قطاع التعليم

استندت رؤية الجمهورية الجديدة لتطوير التعليم على رؤية (مصر 2030)، التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم، وإتاحته للجميع، وتحسين تنافسية المخرجات بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق تلك الأهداف وضعت الدولة برامج تتنوع من حيث أبعادها في التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية، مع إشراك الأطراف ذوي المصلحة، وبناء كوادر بشرية مؤهلة وتطبيق لا مركزية التعليم، وتفعيل دور مراكز البحوث وربط الخريجين بسوق العمل، والاهتمام بمعادلات الشهادات المصرية بمثيلتها عالميًا.

مشروعات البنية التحتية

وفي ضوء تلك الأهداف تم تنفيذ 177 مشروعًا في 27 جامعة تهدف لتطوير البنية التحتية المعلوماتية بالجامعات المصرية، وتم بناء 4 جامعات أخرى معظمها في الأقاليم التي تحتاج إلى جامعات مثل الوادي الجديد ومطروح والأقصر ليبلغ إجمالي الجامعات الحكومية في مصر 27 جامعة، وارتفع عدد الكليات إلى 494 كلية ومعهدًا بزيادة بنسبة 23.2% (93 كلية) عن عام 2015/2014. هذا فضلًا عن إطلاق 188 برنامجًا تعليميًا جديدًا في تخصصات مختلفة ترتبط بسوق العمل (زيادة بنسبة 59%). أما عن الجامعات الخاصة فقد ارتفعت هي الأخرى بمقدار 17 جامعة و32 كلية جديدة مقابل الفترة 2015/2014.

إنشاء جامعات تكنولوجية

وفي سياق موازٍ، شهدت الفترة ذاتها إنشاء جامعات تكنولوجية جديدة، وجارٍ العمل على انشاء 5 جامعات تكنولوجية أخرى، وهي مسار تعليمي جديد يهدف إلى ملء الفجوة بين المهندسين والعمال تم اختيار برامجه التعليمية لتكون أكثر ارتباطًا بسوق العمل (30% نظري، 70% عملي) معظمها في المجالات الحديثة، مثل: الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا إلكترونيات السيارات، والاتصالات والمعلومات.. وغيرها من المجالات الأخرى.

الجامعات الأهلية

أما عن الجامعات الأهلية (غير الهادفة للربح) فقد شهدت تلك الفترة إنشاء 4 جامعات أهلية (الجلالة، الملك سلمان، العلمين، المنصورة الجديدة)، فضلًا عن التوسع في تطبيق برامج التوأمة العلمية والاعتماد الدولي في عدد كبير من الجامعات المصرية وافتتاح فروع لبعض الجامعات الأجنبية بمصر. كل تلك الجهود تمت في إطار زيادة موازنة التعليم والبحث العلمي بنسبة 160% لترتفع إلى 65 مليار جنيه في عام 2021 مقابل 25 مليارًا في 2015.

التصنيف الدولي للجامعات المصرية

أما عن ترتيب الجامعات المصرية دوليًا (تصنيف SCImago الإسباني)، فتعتبر مصر الأعلى بين الدول الإفريقية والعربية من حيث عدد الجامعات المدرجة بذلك المؤشر بإجمالي 34 جامعة، وتقدمت مصر في النشر الأكاديمي لتحتل الترتيب 32 في عام 2019. أما عن تصنيف US News، فقد حصدت مصر المركز الأول عربيًا وإفريقيًا من حيث عدد الجامعات، وتقدمت 9 مراكز مقارنة بالعام الماضي بمؤشر جودة التعليم لتصبح بالمركز 42 في عام 2020. كما حصلت على المرتبة الأولى بتصنيف التايمز البريطاني عربيًا وإفريقيًا من حيث عدد الجامعات بإجمالي 20 جامعة. بجانب ارتفاع عدد الجامعات المصرية بتصنيف QS العالمي بنسبة 10%، ليصل عدد الجامعات المصرية المدرجة إلى 22 جامعة مقابل 20 جامعة في 2019. هذا فضلًا عن تقدم مصر 10 مراكز في مؤشر المعرفة، لتصل إلى المركز 72 خلال العام الجاري مقارنه بالمركز 82 في عام 2019.

التعليم الفني

أما عن التعليم الفني، فقد شهد اهتمامًا كبيرًا، إذ تم تطوير عدد من المؤشرات الكمية كزيادة نسبة الطلاب المتميزين الملتحقين به إلى 20%، وزيادة فرص التوظيف إلى 80%، ووصول ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني

إلى 4/3 في عام 2030، وحصول خريجي المدارس الفنية على رخصة مزاولة المهنة، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى. ولاستمرار الدفع في هذا المضمار وضعت رؤية (مصر 2030) عددًا من البرامج لتطوير التعليم الفني، منها التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص، وتحسين جودة المنشآت التعليمية، وإعادة تأهيل المعلمين، وتحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني، وربط المنظومة التعليمية بسوق العمل، وإعداد رخص مزاولة للمهنه تساهم في رفع كفاءة الطلاب.

أما عن المدارس الفنية الحالية، فقد شهدت خطة تطوير واسعة بهدف رفع كفاءة المباني والموارد البشرية، وقد كلف الرئيس بإعداد هيئة مستقلة لاعتماد جودة التعليم الفني، وإنشاء أكاديمية لتأهيل وتدريب معلمي التعليم الفني بعدد من الفروع والمحافظات. وفي هذا الصدد تم تجهيز 6079 مدرسة، وتطوير 4098 فصلًا، وإنشاء 11 مدرسة تكنولوجية خلال الأعوام الستة الأخيرة، ومن المستهدف إضافة 89 مدرسة تكنولوجية أخرى حتى عام 2030.

التعليم ما قبل الجامعي

أما عن التعليم ما قبل الجامعي، فقد حقق تقدمًا ملحوظًا في مؤشر التعليم ما قبل الجامعي، حيث وصل إلى المرتبة 94 في عام 2019 مقابل المرتبة 110 في عام 2018. وذلك التحسن تحقق بفضل العمل على محورين، أولهما: تحسن مستوى رأس المال المعرفي الذي يقيس نواتج التعليم في العلوم والرياضيات والقراءة، وتحسن نسب الإلحاق بالتعليم الأساسي والتعليم العالي. والثاني: تحسن البيئة التمكينية التعليمية، حيث تقدمت إلى المرتبة 103 في عام 2019 مقابل 115 في عام 2018، ويعود ذلك التحسن إلى تعزيز الإنفاق على التعليم، وتحسن برامج الطفولة المبكرة، وتحسن البيئة المدرسية.

نجاح آخر تحقق في قطاع التعليم هو تأسيس تعليم بمعايير دولية، حيث أطلقت مصر مدارس رسمية حكومية وفق مناهج دولية تسمى IPS – International Public School، وهي مدارس رسمية تعمل بالنظام البريطاني وتمنح شهادة IG أو شهادة IGCSE – International General Certificate of secondary، أما عن الشهادات الدولية المصرية فكانت مدرسة النيل الدولية أولى محاولات الدولة المصرية لتقديم

نموذج لمدارس ذات منهج دولي بشهادة مصرية معترف بها دوليًا تُسمى شهادة النيل الثانوية الدولية، والتي تم تعميمها في باقي المحافظات بتوجيهات من القيادة السياسية في 2018، بدعم من صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية وصندوق (تحيا مصر) وعدد من الجهات الأخرى.

البكالوريا الدولية المصرية، مثلت نقلة كبيرة في التعليم المصري لمواكبة تطورات التعليم العالمية بالتعاون مع مؤسسة البكالوريا العالمية ومؤسسة «جرين لاند» التعليمية، والتي تقدم شهادات IB,IG الأمريكية، والتي بلغ عددها منذ إطلاقها في 2014 ثماني مدارس. بجانب مدارس المتفوقين أو ما تعرف بمدارس العلوم والتكنولوجيا STEM التي يبلغ عددها 11 مدرسة، فهي مدارس تهتم بالمتفوقين في العلوم والرياضيات بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. أيضًا التوكاتسو (مدارس يابانية) مثلت هي الأخرى إنجازًا مصريًا تحقق على هامش زيارة الرئيس «السيسي» لليابان في عام 2016 بعد توقيع اتفاقية في التعليم مع اليابان لبناء 100 مدرسة مصرية بالنظام الياباني، وقد تزامن افتتاح تلك المدارس مع تطبيق نظام التعليم الحديث 2.0، وقد وصل عددها إلى 40 مدرسة حتى الآن. وارتباطًا بذلك، يمكن القول إن ما شهده قطاع التعليم في مصر قد دفع المدارس الدولية إلى التوسع في فتح فروعها في مصر، إذ ارتفع عددها من 168 مدرسة في 2011 إلى 795 مدرسة في عام 2020.

يُسهم هذا التنوع الكبير بين مدارس تقدم المناهج الحكومية باللغة العربية، وأخرى تقدمها باللغة الإنجليزية، وثالثة تقدم المناهج المتبعة في دول أخرى؛ في تحسين جودة المُخرَج التعليمي. فالتنافس بين المؤسسات التعليمية باختلاف أنواعها يتيح الوصول إلى مستوى أعلى من الجودة. كما تتوسع الحكومة في افتتاح مدارس دولية تابعة لها، استجابة للطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمة التعليمية، ولضبط آليات تقديم هذه الخدمة. ورغم أهمية هذا الجهد؛ إلا أنه يظل يمثل حلًّا مساعدًا يتم العمل به تمهيدًا لاستكمال تنفيذ مشروع إصلاح التعليم وفق متطلبات الجمهورية الجديدة.

ثالثًا: السياسات الاقتصادية

شهدت مصر في أعقاب ثورة (25 يناير) أزمة اقتصادية خانقة، كادت تنال من كيان الدولة ذاته، حيث انخفضت مُعدلات النمو، وارتفعت مُعدلات التضخم والبطالة، وفرّت الاستثمارات الأجنبية وتوقفت المحلية. وعلى مستوى الموازنة العامة، ارتفعت المصروفات وانخفضت الإيرادات، فارتفع العجز والدين العام، مصحوبًا بانخفاض الاحتياطي النقدي لمستويات حرجة غير مسبوقة. وعندما تولى الرئيس «السيسي» الحكم تبنى برنامجًا واسعًا من الإصلاح الاقتصادي يسمى ـبرنامج «التكيف الهيكلي» الذي يشمل إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية في القوانين الخاصة ببيئة الأعمال في مصر؛ نتج عن تلك الإصلاحات تحسن كبير في أداء الاقتصاد المصري للدرجة التي استطاع فيها الاقتصاد أن يحافظ على معدل نمو إيجابي خلال عام الجائحة. وساعد هذا البرنامج الطموح في تعزيز الخطوات والتحركات صوب الجمهورية الجديدة.

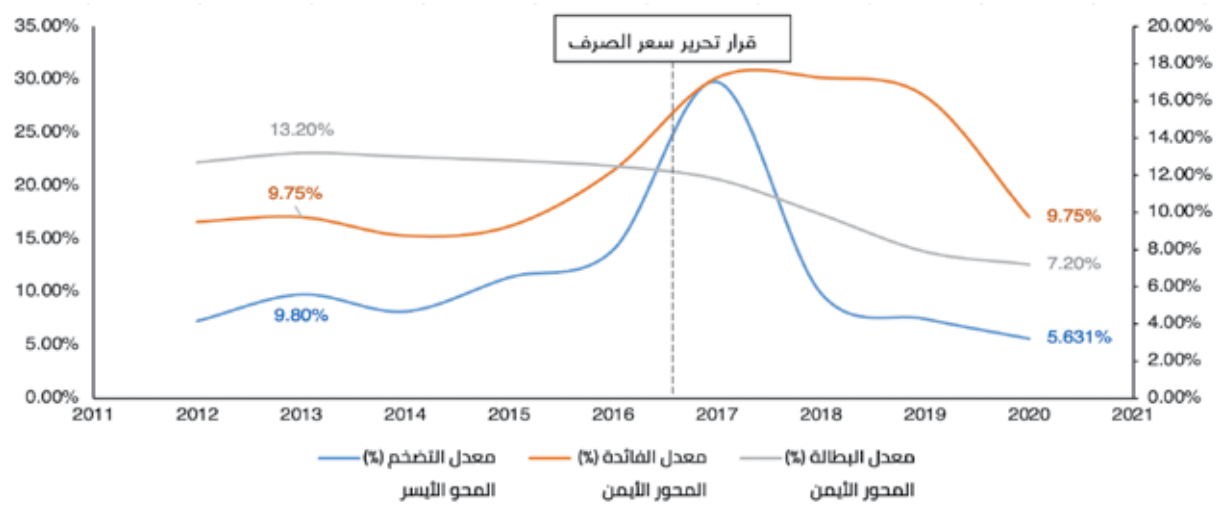

أهم المؤشرات النقدية

على مستوى السياسات النقدية، عانى الاقتصاد المصري قبل ثورة يونيو 2013 من الكساد التضخمي، وهو الوضع الذي يشهد ارتفاعات في مستوى التضخم والبطالة معًا، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي مستويات منخفضة (متوسط 2.2% خلال الأعوام بين 2012-2014)، بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم والتي وصلت إلى 12% تقريبًا، واستمرار ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي 13%. وتسببت السياسات النقدية الهادفة لحماية سعر الجنيه المصري إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 16.69 مليار دولار (3.3 احتياجات مصر من الواردات)، وتسبب ذلك في التأثير على قدرة مصر على الوفاء باحتياجاتها من المواد الأساسية (وقود، غذاء).

وفي أعقاب ثورة يونيو 2013، أدركت القيادة السياسية ضرورة مجابهة هذه المشاكل الهيكلية، ومن ثم قررت الدخول في شراكة مع صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي شامل، مثل الجزء النقدي فيه تحرير منظومة سعر الصرف، وساهم ذلك القرار في دعم استقرار الجنيه المصري ووقف انهياره المستمر، وساهم في القضاء على السوق السوداء للعملات وزيادة احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى مستوى 30 مليار دولار بعد أقل من 6 شهور من قرار التعويم.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم إلى حد كبير (35% في عام 2017) نتيجة قرار تحرير سعر الصرف؛ إلا أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة (أعلى معدل لها 19.75% في يوليو 2017) واستطاع السيطرة على معدلات التضخم لتعود إلى مستويات الاستقرار في العامين التاليين لقرار التحرير لتنخفض معدلات التضخم مرة أخرى وتصل في الوقت الحالي إلى مستوى 5% تقريبًا (مستهدف المركزي 7% + / - 2%)، وعاد سعر صرف الجنيه المصري إلى الاستقرار عند مستويات 15.6 جنيهًا في مايو 2021.

وقد أطلق البنك المركزي خلال فترة السنوات السبع الماضية عددًا كبيرًا من المبادرات التي هدفت إلى تنشيط الاقتصاد، ومنها مبادرات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح تمويل بفائدة منخفضة 5%، وإلزام البنوك بتخصيص 20% من محافظها الائتمانية لتنمية ذلك القطاع، والدخول في مبادرة رواد النيل لدعم رواد الأعمال، وخفض الحد الأدنى المطلوب لحجم أعمال القطاع الزراعي ليبدأ من 250 ألف جنيه، فضلًا عن مبادرة دعم القطاع السياحي بمبلغ 5 مليارات جنيه بسعر فائدة 10%، والعقاري بمبلغ 100 مليار جنيه. وحتى خلال عام الجائحة، استطاع البنك المركزي الحفاظ على أهم المؤشرات للسياسة النقدية عند مستويات مستقرة (معدل تضخم 5%، احتياطي نقد أجنبي 40.2 مليار دولار، 15.6 جنيهًا لكل دولار) من خلال اتخاذ عدد من القرارات الجوهرية التي تتثمل في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والشركات، وإلغاء الرسوم المطبقة على نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية، وزيادة مبادرة دعم قطاع السياحة إلى 50 مليار جنيه بفائدة 8%، ودعم القطاع الصناعي والزراعي بمبلغ 100 مليار جنيه بفائدة 8% متناقص.

أهم المؤشرات المالية

فيما يتعلق بالسياسات المالية، فقد كانت هي الأخرى في وضع متدهور للغاية خلال الفترة من يناير 2011 وحتى يونيو 2013، إذ شهدت ارتفاعات كبيرة في المصروفات أهمها الأجور (25%) وفوائد الدين (25%) والدعم (25)؛ إذ ارتفعت الأجور بنسب كبيرة تصل إلى 17% سنويًا نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي، والتي تسببت في العديد من الضغوط والمطالب الفئوية. كما ارتفعت الديون وفوائد الديون بنسبة 21.5%، أما مخصصات الدعم فقد ارتفعت بمتوسط 13.5% سنويًا خلال الفترة نفسها. أما عن الإيرادات العامة، فقد نمت الضرائب بحوالي 15% سنويًا، وحصلت مصر على منح بحوالي 18 مليار جنيه. ونتج عن تلك الارتفاعات الكبيرة في المصروفات وتباطؤ

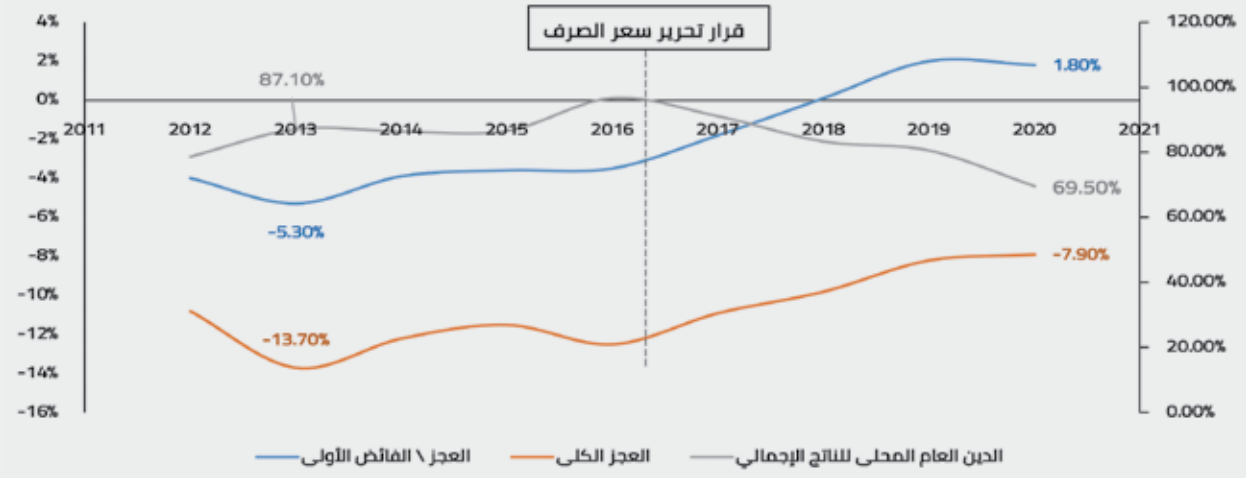

النمو في الإيرادات ارتفاع في العجز الكلي والأولي بالموازنة العامة بالدولة، حيث بلغ العجز الأولي 90 مليار جنيه (5.3%)، وبلغ العجز الكلي 237 مليار جنيه (13.70%).

تغيرت تلك الأوضاع كليًا بعد ثورة يونيو 2013 على الرغم من استمرار ارتفاع بند الأجور في المصروفات بنسب 20% خلال الفترة 2015/2013، إلا أن تلك الارتفاعات استقرت عند حدود 5% في الفترة من 2018/2015 نتيجة لإعادة الهيكلة التي تمت بالموازنة العامة والتي تمت ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأخيرًا ارتفاع الأجور بنسبة 13% خلال الفترة 2020/2018 نتيجة تحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو تفوق نسبة 5% والتي انعكست على تحسن الأجور الحقيقية بالدولة. في حين شهدت الفوائد والديون ارتفاعات، وتعكس تلك الارتفاعات الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشروعات القومية التي تتم خلال الفترة من 2014 وحتى عام 2021، إذ بلغ متوسط الزيادة في الفوائد والديون نسبة 21%، حيث ارتفعت من 199 مليار جنيه في عام 2014 إلى 569 مليار جنيه في عام 2020.

يُنظر إلى تلك الزيادات بشكل إيجابي، خاصة وأن تلك الديون والفوائد تم إنفاقها في مشروعات بنية تحتية ستساهم في زيادة الرواج الاقتصادي والاستثمار في مصر، وهو ما يؤدي بنهاية المطاف لزيادة الإيرادات (الضرائب)، ومن ثم خفض العجز العام الأولي والكلي. أما عن مخصصات الدعم فقد شهدت ارتفاعات هي الأخرى، إذ نمت بمتوسط 11% كونها شهدت إعادة هيكلة ليتم توزيعها لصالح الفئات الأكثر استحقاقًا من خلال خفض الدعم على المحروقات وإعادة توجيهه للغذاء (انخفض نصيب المحروقات من الدعم من 64% في عام 2012، إلى 17% في عام 2020) وبرامج معاشات الضمان الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، والبند الأهم بها وهو الضرائب، فقد شهد هذا البند ارتفاعًا بمتوسط 17% خلال الفترة بين 2020/2015 (ارتفاع من 364 مليار جنيه، إلى 856 مليار جنيه)، نتيجة للتطورات بمنظومة تحصيل الضرائب الإلكترونية، التي يتم من خلالها تقديم الخدمات، ودعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي لأتمتة وظائف وأنشطة القطاع العام، والتي ساعدت على الحد من التهرب الضريبي وخفض الوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الضريبية، الأمر الذي ساهم في تحسين بيئة الأعمال، وتحسين ترتيب مصر في مؤشر ممارسة الأعمال من 128 في عام 2018 إلى الترتيب 114 في عام 2019. ونتيجة لذلك، نجحت الموازنة العامة في تحقيق فائض أولي خلال العام المالي 2018/2017 بمبلغ 14 مليار جنيه، و2019/2018 بمبلغ 106 مليارات جنيه، و2020/2019 بمبلغ 129 مليار جنيه فائض بنسبة (1.8%) وانخفاض العجز الكلي بالموازنة ليبلغ 7.9%.

أهم المؤشرات القطاعية

أما عن السياسات القطاعية، فقد تطورت منظومة تخصيص الأراضي الصناعية من خلال إطلاق بنك الأراضي الصناعية من جانب هيئة التنمية الصناعية، والذي يضم 2000 قطعة أرض بمساحات مختلفة، وساهمت تلك المنظومة في القضاء على أهم الظواهر التي تواجه الأراضي الصناعية، وهي ظاهرتا السمسرة والتسقيع. بجانب أمر آخر يتعلق بتوحيد جهة منح التراخيص الصناعية في هيئة التنمية الصناعية والذي ساهم في القضاء على عقبات تعدد الجهات المسئولة عن تلك المنظومة.

في حين شهدت صناعة الذهب اهتمامًا كبيرًا بإصدار الرئيس «السيسي» توجيهاته للحكومة بتوفير الموارد المالية لإنشاء مدينة متكاملة لصناعة الذهب، والتي تشمل توفير مستلزمات الصناعة، والإنتاج، والمعارض، وتدريب العمالة. ويأتي ذلك القرار لاحقًا للتعديلات التشريعية التي شهدها هذا القطاع بهدف تشجيع المستثمرين على زيادة استثمارهم في تلك الصناعة، وتم التوقيع على عدد 5 عقود للبحث والتنقيب عن الذهب مع كبرى الشركات العالمية.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2009/2010-2019/2020*) (بالمليون دولار)

كما شهدت الصناعات التحويلية تطورات كبيرة، حيث نما نصيب القطاع من 15.6% في عام 2017 إلى 16.2% في عام 2019، ويستحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من الاستثمارات بذلك القطاع 70%. ولأهمية هذا القطاع فقد شهدت السنوات السبع السابقة إطلاق المبادرة الرئاسية لإنشاء المجمعات الصناعية، والتي شملت إنشاء 1657 وحدة في 7 مناطق صناعية من أصل 13 منطقة صناعية، وتم إلغاء جميع المصروفات التي تتعلق بالتقديم. أما عن صناعة التكنولوجيا فقد تم تأسيس مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار بهدف وضع مصر على ساحة تصنيع التكنولوجيا العالمية لتوطين صناعة التكنولوجيا.

كما شهد القطاع الزراعي هو الآخر تطورات هائلة على مدار سبع سنوات، إذ تبنت الدولة خطة لتعزيز الأمن الغذائي والنمو الزراعي المستدام ضمن رؤية (مصر 2030)، والتي شملت تعزيز نمو الأراضي الزراعية، وترشيد استخدام المياه، وزيادة استصلاح الأراضي الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته بالقطاع، وأخيرًا نقل التكنولوجيا وبناء القدرات على مستوى المساحات المزروعة. وارتباطًا بهذا، تم وضع خطة عمل موسعة شملت تحسين منظومة الري والترع والمصارف، وميكنة عملية الزراعة، وزيادة الرقعة الزراعية، وإنشاء صناعات ترتبط بالقطاع في جميع أنحاء الجمهورية لضمان تحقيق توازن التنمية بجميع المحافظات.

وساهمت كل هذه الجهود في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي ارتفع من 3.7 مليارات دولار في عام 2013 إلى أكثر من 6 مليارات خلال السنوات بين 2017/2015، ووصولها إلى أكثر من 7 مليارات بين أعوام 2020/2018، وهي الأعلى في إفريقيا، وتركزت معظم تلك الاستثمارات في قطاع النفط والطاقة والغاز وذلك نتيجة للجهود المصرية التي بُذلت في هذا القطاع والذي ساهم في تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة، واختيار مصر مقرًّا لمنتدى غاز المتوسط. فضلًا عن كونه حصادًا للجهود الخاصة بإصلاح التشريعات المتعلقة بالاستثمار، مثل (قانون الاستثمار والشركات والإفلاس)، والاستثمارات في البنية التحتية للمواصلات والتكنولوجيا، والتعاون والتكامل المؤسسي بين جهات الدولة لتذليل العقبات أمام المستثمرين والذي ساهم في تحسن مرتبة مصر في مؤشر ممارسة الأعمال كما سبقت الإشارة.

وكنتيجة لكل الجهود السابق الإشارة إليها، تعززت الأعمدة التي يستند إليها الاقتصاد المصري، والذي بالفعل خرج من مرحلة الخطر التي كان يمر بها قبل عام 2013؛ وحصل على إشادات عدد من جهات من مؤسسات التقييم والتمويل الدولية، التي حسنت نظرتها الائتمانية لمصر إلى مستقرة، وكذا إشادة صندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري وقدرته على تحقيق معدلات نمو أكبر من 5% في الأعوام التي سبقت عام الجائحة (5.6% لعام 2019، 5.3% لعام 2018)، والمرونة التي اكتسبها الاقتصاد المصري من حيث قدرته على النمو في عام الكورونا 2020 بنسبة 3.6% (معدل نمو فعلي 2.7%) في وقت تعاني فيه معظم الاقتصادات العالمية من انكماش اقتصادي، الأمر الذي دفع كبرى البنوك العالمية «استاندرد تشارترد» إلى توقّع أن تكون مصر ضمن الاقتصادات العشر الكبرى في العالم بحلول عام 2030. وعليه فإن الاقتصاد المصري بما مر به من إصلاحات وتطور هائل في أدائه وقدرته على تخطي أصعب الأزمات مثل جائحة كورونا، والتي تعد بمثابة اختبار حقيقي لقوته، بات جاهزًا لإعلان مصر لجمهوريتها الثانية انطلاقًا من اقتصاد قوي وقادر على توفير حياة كريمة لمواطنيها محليًا، والمنافسة إقليميًا وعالميًا.

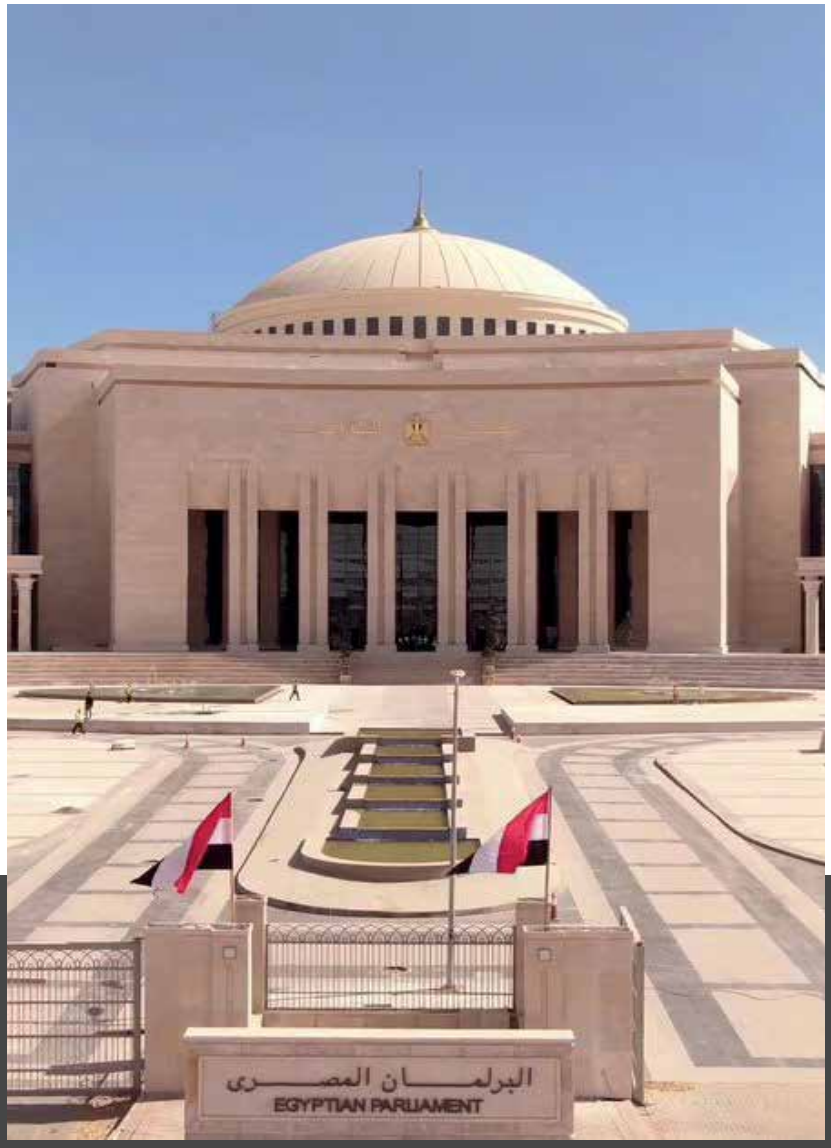

رابعًا: الحياة السياسية

تُمثل الانتخابات التشريعية المصرية في عام 2020 إحدى أهم المحطات الفارقة في المسار الديمقراطي لمصر. وقد شهدت الانتخابات عودة الحياة للغرفة الثانية في البرلمان وهي (مجلس الشيوخ) بناء على التعديلات الدستورية 2019، التي أعطت المجلس صلاحيات في مجملها ذات طابع استشاري كمجلس للخبراء، وحددت اختصاصاته في دراسة واقتراح ما يراه كفيلًا بتوطيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته.

فضلًا عن كونها الانتخابات الثانية في عمر الدولة المصرية التي بدأت عهدًا جديدًا بثورة 30 يونيو، علاوة على عقدها في ظل ظروف عالمية استثنائية نتيجة لجائحة كورونا. ومع ارتفاع مؤشرات الثقة وتراجع التهديدات تتجه قضايا التمثيل والمشاركة لتحتل مكانة متقدمة على جدول الأولويات. هذه الاعتبارات مجتمعة أكسبت انتخابات 2020 أهميتها، كونها تأكيدًا على إرادة وقدرة الدولة المصرية على استكمال المسيرة التي بدأت بثورة 30 يونيو، والعمل على تحقيق الاستقرار عبر استكمال بناء مؤسسات الدولة وإعادة الثقة فيها؛ إضافة إلى كونها دليلًا على إصرار الدولة على استكمال عملية التحول الديمقراطي، وتقديرًا لدور المؤسسة التشريعية في إطار تثبيت وتدعيم ركائز الدولة، وترشيد اتخاذ القرار بها، وتفعيل مشاركة المواطنين.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن تفعيل مشاركة المواطنين لم تعكسه فقط نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي أُجريت منذ ثورة 30 يونيو، ولكن تؤكده أيضًا الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها لتمكين الفئات التي عانت تهميشًا سياسيًّا على مدار عقود، إذ حدث ارتفاع غير مسبوق في نسبة تمثيل المرأة والشباب والأقباط وذوي الإعاقة في البرلمان.

على صعيد آخر، تُمثل انتخابات 2020 محطة مهمة أيضًا في ترسيخ الاستقرار وتوسيع دائرة المشاركة الحزبية. فقد شهدت تلك الانتخابات مشاركة نحو ثلث الأحزاب المصرية، واستطاع عدد من تلك الأحزاب القفز على الاختلافات الفكرية والأيديولوجية فيما بينها لتدشين تحالف انتخابي خاض الانتخابات في قائمة واحدة. إذ شهد مجلس النواب تجديدًا وتغيرًا في تشكيله، سواء بممثلي الأحزاب المتواجدة في المجلس أو المستقلين. كما تطور تمثيل الشباب في البرلمان بشكل ملحوظ بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، واستمرت هذه النسبة في التزايد حتى انتخابات 2020 ليشكل حاليًا أكثر من 20% من المقاعد. وارتباطًا بذلك، تجدر الإشارة إلى أن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين قد تأسست منذ عامين تقريبًا لتضم شبابًا من 27 حزبًا، ليبلغ بذلك عدد شباب التنسيقية في مجلس الشيوخ 11 عضوًا بنسبة 3.7% من إجمالي عدد الأعضاء، و28 مقعدًا بمجلس النواب بنسبة تقترب من 5% من إجمالي عدد الأعضاء.

كما تطور تمثيل الأقباط في البرلمان، فقد شهد برلمان 2015 زيادة في عدد المقاعد التي حصلوا عليها وصل إلى 39 مقعدًا في إطار تأكيد دستور 2014 على ضرورة تمثيل الأقباط في البرلمان بشكل ملائم لتعديل أوضاعهم السابقة وضمان تمثيلهم بشكل صحيح، وتمت ترجمة ذلك في برلمان 2020 بوجود 37 عضوًا من الأقباط بمجلس النواب و24 مقعدًا في مجلس الشيوخ. علاوة على ذلك، فقد شهدت الحياة النيابية في مصر لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية المصرية تمييزًا إيجابيًا لصالح ذوي الإعاقة الذي تمت ترجمته في كل من برلمانات 2015 و2020 بعدد 8 مقاعد بنظام القائمة*.

* (د. صبحي عسيلة محرر)، إصدار انتخابات البرلمان 2020: تدعيم الاستقرار ومدخل الإنطلاق، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية,2021.

خامسًا:

تنمية الأقاليم الحدودية

عملت الدولة المصرية في إطار إطلاق الجمهورية الجديدة على تطوير المناطق التي تعرضت للتهميش على مدار سنوات. إذ تشمل التنمية في سيناء والمحور الغربي ومحور قناة السويس كمشروعات شغلت القيادة والمجتمع لثلاثة عقود أخرى. وعليه، فإن ملمح الجمهورية الجديدة يندرج في فكرتين، الأولى: الاهتمام بالأطراف وليس المركز فقط، ثانيًا: التنمية لتعزيز الأمن القومي ودفع المركز لتأدية دوره بشكل مستدامٍ.

التنمية في سيناء*

حظيت سيناء بإنفاق ضخم تجاوز 600 مليار جنيه، طال بنيتها التحتية، سواء من جانب ربطها بالوادي والدلتا عن طريق شبكة أنفاق تمتد تحت مياه قناة السويس، تُكملها شبكة جديدة كُليًّا من الكباري والطُّرق لربط أواصرها بالوادي بطول 600 كم، بالإضافة إلى تنفيذ 20 محطة تحلية مياه لتوفير مياه تخدم الأغراض التنموية وتُمهد لاستقبال سُكانها الجُدد، وتم الانتهاء من نسبة 65% بطاقة إنتاجية 600 مليون متر مكعب سنويًّا وتكلفة 13 مليار جنيه، وقد تزامن مع ذلك إنشاء عدد من محطات الطاقة المُتجددة ومشروعات تطوير ورفع كفاءة شبكة الكهرباء بشمال وجنوب سيناء، لتوفير القوة الدافعة للنشاطات الاقتصادية العديدة التي يجري إنشاؤها في المجالات الصناعية، والسياحية، والزراعية. كما عمدت إلى تحفيز وخلق قطاعات إنتاجية تستغل الموارد الضخمة الموجودة في سيناء، وخلق استثمارات لا تُبقي فقط على المواطن السيناوي في أرضه، بل وتُشكل عوامل جذب لغيره من المواطنين في قطاع الصناعة لدمج سيناء في الكيان الاقتصادي لبقية الأقاليم والمناطق المصرية من خلال أعمال التنمية التي تتم في محور قناة السويس.

ولكون الإنسان هو محرك التنمية وهدفها، فقد لزم زيادة عدد المدارس والجامعات والمُستشفيات، إذ يستهدف المشروع القومي لتنمية سيناء زيادة عدد أسرّة المستشفيات إلى 6000 سرير لمواكبة الزيادة المتوقعة في عدد السكان، من خلال إنشاء عدد 55 مستشفى تابعًا لوزارة الصحة وعدد 23 مستشفى للقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، فإن المشروعات بسيناء انقسمت جغرافيًا إلى

مشروعات شمال سيناء

يجري في مُحافظة شمال سيناء 18 مشروعًا، ففي طائفة المشروعات القومية الكُبرى نجد مدينة رفح الجديدة، ومشروع جبل الجلالة، ومشروعات لبناء مدارس، ويُضاف إلى ذلك في القطاع الصناعي مشروع إنشاء مجمع مصانع الرخام.

مشروعات جنوب سيناء

يُنفذ على أراضي جنوب سيناء 38 مشروعًا بنفس التنوع السابق، بداية من المشروعات العملاقة كإنشاء مطار رأس سدر الدولي، وتطوير المناطق الخطرة مثل منطقة الرويساوت، وصولًا إلى القطاع الصحي الذي حظي بتطوير المستشفيات.

وفي سياقٍ موازٍ، أدركت الجمهورية الجديدة محورية تنمية إقليم السويس الذي بدأ بافتتاح قناة السويس الجديدة وتنمية المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس بمساحة 460 كم مربع، وهو ما يعادل 60% من مساحة سنغافورة تقريبًا، ويشمل 6 موانئ بحرية و4 مناطق صناعية.

التنمية المستدامة في المحور الغربي**

وجهت الدولة اهتمامًا لمُحافظات الإقليم الغربي لدعم بنيتها الاقتصادية بالتكاتف مع القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية بما يخدم أهدافها في جميع القطاعات؛ بداية من القطاع الزراعي الذي شهد تدشين مشروعي المليون ونصف المليون فدان والصوب الزراعية، والعمل على تطوير محطات تحلية المياه، مرورًا بالقطاع الصناعي إذ شهد تشييد عدد كبير من المصانع وارتفاع مساهمتها في إنتاجية الدولة ككل، بالإضافة إلى ترسانة الإسكندرية، كما شهد قطاع التشييد والبناء نهضة تاريخية في الإقليم مع الإعلان عن مشروع العلمين الجديدة، والعدد الكبير من الطُّرق التي ربطت محافظات الإقليم. وشهد قطاع الطاقة استثمارات في مصادر الطاقة المُتجددة، مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية في الوادي الجديد. وأخيرًا على الجانب العسكري شُيدت قاعدة محمد نجيب التي تُعتبر واحدة من أكبر القواعد العسكرية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

كان نهج الدولة في إطلاق التنمية الاقتصادية وتأمينها لحماية «المحور الغربي» من الإرهاب، ودعم الأنشطة الإنتاجية فيها لمُحاربة الفقر والبطالة، وربطها بالوادي بشبكة من الطرق حازت على نسبة 13% من إجمالي التكلفة الكُلية لمشروعات الطُرق والكباري في مصر، وبنسبة 6% من إجمالي الأطوال في المشروع القومي للطُرق، وهي مُقاربة أثبتت نجاحها بعد وقف العمليات الإرهابية المُتدفقة عبر الحدود الليبية. وعلى الجانب الآخر، تحولت المنطقة إلى المصدر الأول للبترول المصري بما يوازي 51% من جُملة الإنتاج، ودعمت مُنتجات الصوب الزراعية ومشروع المليون ونصف المليون فدان في مواجهة جائحة كورونا مؤخرًا.

ويُعد «المحور الغربي» أحد أهم محاور التوسع العُمراني المصري في المُستقبل، ولذلك تُخطط مُدنه الرئيسية الحالية لتُجاري احتياجات المُستقبل، فتؤسس جميعها لتكون من الجيل الرابع لتلبية احتياجات الكتلة السُكانية التي تحتاجها المشروعات التنموية الجاري تأسيسها في الإقليم، وبحيث تُنشأ كُل مدينة بفلسفة تعميرية مُختلفة تُناسب البُعد التنموي للمنطقة التي تخدمها. ومن أهم هذه المُدن: مدينة العلمين الجديدة، والإسكندرية الجديدة، والفرافرة الجديدة. كما عملت الجمهورية الجديدة على معالجة مظاهر الخلل بالمدن القديمة، وتطوير بنيتها التحتية وذلك عبر استراتيجية ثلاثية تتمثل في تطوير المناطق الخطرة، وتطوير البنية الرياضية والبنية الثقافية.

* (أ. محمد مرعي محرر)، إصدار سيناء.. رؤية جديدة للتنمية 2014 2020-»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 2020 .

** (أ. محمد مرعي محرر)، إصدار «المحور الغربي إقليم المستقبل»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 2020.

سادسًا: مدن الجيل الرابع

يُعد مفهوم المدينة الذكية والمستدامة أحد الأسس الرئيسية للحياة الإنسانية في إطار فلسفة الجمهورية الجديدة. إذ اعتزمت مصر بناء أكثر من 26 مدينة من الجيل الرابع بمساحة إجمالية قدرها 580 ألف فدان لاستيعاب 30 مليون مواطن، وتوفير فرص إضافية للعمل، تماشيًا مع استراتيجية (مصر 2030) مع تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية 25/20 كأولوية، بهدف توفير حياة أفضل للمصريين، ومواجهة النمو السكاني السريع، وتوفير السكن والاستثمار وفرص العمل، واتساقًا مع الرؤية المصرية الجديدة المتعلقة بتحقيق تنمية مستدامة حقيقية تتوافق مع الأطر البيئية والاجتماعية وليس فقط الاقتصادية.

إذ تحرص مصر على بناء مدن ووحدات سكنية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المصريين، على أن تكون تلك المدن مخططة بشكل مبتكر وسليم من البداية، حتى لا تتكرر مأساة العشوائيات ومشاكل الحيوز العمرانية. ومن هنا أتت الحاجة لمدن الجيل الرابع ذات الطبيعة الأكثر استدامة والميسرة لنمو مجتمعات متكاملة بخدمات متميزة ومتنوعة. وتتوزع هذه المدن في جميع أنحاء الجمهورية، وتشمل: العاصمة الإدارية الجديدة وجنوب القاهرة الجديدة في القاهرة، مدينة السادس من أكتوبر الجديدة، حدائق أكتوبر، امتداد الشيخ زايد، سفنكس الجديدة، الوراق الجديدة بالجيزة، مدينة العبور بمحافظة القليوبية، مدينة العلمين الجديدة بمرسى مطروح. مدينة المنصورة الجديدة بمحافظة الدقهلية، امتداد النوبارية الجديدة بمحافظة البحيرة، شرق بورسعيد «سلام» بغرب بورسعيد، بئر العبد الجديدة بشمال سيناء، الفشن الجديدة ببني سويف، ملوي الجديدة بمحافظة المنيا، غرب أسيوط، قنا الغربية، الأقصر الجديدة وتوشكى في أسوان، ومدينة الجلالة بمنطقة العين السخنة.

مدن الجيل الرابع

أدى التطور الملموس في النشاط الإنساني إلى تقدم مجال التخطيط للمدن وصولًا إلى مدن الجيل الرابع. إذ تحاول الحكومات إيجاد السبل المختلفة لاستيعاب المزيد من الناس دون تدمير الصفات التي تجعل المدن جذابة للناس في المقام الأول، كما تنبع حيوية المدينة من الأنشطة الاقتصادية؛ إذ تحتاج المدن إلى الاستفادة من ميزتها التنافسية للمنافسة عالميًا وليس فقط داخل الدولة. وبالتالي هناك حاجة إلى جعل المدن الجديدة الذكية أكثر جاذبية للناس لضمان رغبتهم في الانتقال إليها كهدف أول، أما العامل الثاني فهو الاتصال، والثالث يتعلق بحاجة المدن إلى النظر للنسيج الاجتماعي من حيث توزيع الدخل والوصول إلى الحوكمة والتجارة والرعاية الصحية والتعليم والأمن. وأخيرًا، يجب أن تكون المدن مستدامة، وهذا يشمل التخطيط للطاقة المتجددة، والأمن المائي، وإدارة النفايات وجودة الهواء.

وفي هذا الإطار، هناك أربعة عوامل تساهم في تعريف المدينة الذكية:

- تطبيق مجموعة واسعة من التقنيات الإلكترونية والرقمية.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير بيئات الحياة والعمل.
- تضمين تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) في الأنظمة الحكومية.
- إضفاء الطابع الإقليمي على الممارسات التي تجمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأشخاص معًا لتعزيز الابتكار والمعرفة التي يقدمونها.

فضلًا عن ذلك، تدرج الجمهورية الجديدة بُعد الاستدامة في المدن، وهو المتعلق بمراعاة التأثير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ويعرّف الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المدن المستدامة على أنها تلك المخصصة لتحقيق الاستدامة الخضراء، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة الاقتصادية.

تشغل المدن 3% فقط من اليابسة، لكنها تستهلك 60 إلى 80% من الطاقة و70% على الأقل من انبعاثات الكربون. وبالتالي، فإن إنشاء مدن آمنة ومرنة ومستدامة هو من الأولويات القصوى لأهداف التنمية المستدامة. وتشمل أولويات المدينة المستدامة القدرة على تغذية نفسها بالاعتماد المستدام على البيئة الطبيعية المحيطة، والقدرة على تزويد نفسها بالطاقة

بمصادر الطاقة المتجددة، مع إنشاء أصغر بصمة بيئية يمكن تصورها وأقل كمية من التلوث. كل هذا يتم تحقيقه من خلال استخدام الأرض بكفاءة بطرق مثل تحويل المواد المستخدمة إلى سماد، وإعادة التدوير، و/أو تحويل النفايات إلى طاقة.

يركز «ريتشارد فلوريدا»، أحد منظري الدراسات الحضرية، على التأثير الاجتماعي للمدن المستدامة، ويذكر أن المدن تحتاج إلى أكثر من مناخ أعمال تنافسي. حيث يجب أن تعزز مناخًا رائعًا للناس يجذب الأفراد والعائلات من جميع الأنواع. وبسبب هذا فإن التحول إلى الحياة الحضرية الأكثر كثافة من شأنه أن يوفر منفذًا للتفاعل الاجتماعي والظروف التي يمكن للبشر أن يزدهروا فيها.

ومن أبرز المدن المصرية الجديدة:

العاصمة الإدارية الجديدة

تأتي العاصمة الإدارية الجديدة على رأس مدن الجيل الرابع بمساحة 170 ألف فدان، وستضم 20 منطقة سكنية سوف تستوعب حوالي 6.5 ملايين شخص، وبها شبكة طرق بطول 650 كم. وتتألف المرحلة الأولى من المدينة السكنية الذكية من مساحة 40 ألف فدان توفر 2048 وحدة سكنية. كما ستضم مطارًا دوليًا وقطارًا كهربائيًا لربطها بمدينة العاشر من رمضان والسلام. وستشمل المدينة 1250 مسجدًا وكنيسة، ومركزًا للمؤتمرات يتسع لـ5000 مقعد، وحوالي 2000 مدرسة وكلية، وأكثر من 600 منشأة طبية، ومتنزه من المتوقع أن يكون الأكبر في العالم.

مدينة العلمين الجديدة

تقع المدينة على مساحة 48000 فدان في مدينة العلمين على ساحل البحر المتوسط بمصر، وهي مصممة لتضم 5000 وحدة سكنية لاستيعاب أكثر من 400000 نسمة. وستشمل المرحلة الأولى افتتاح مدينة بيئية. كما ستضم مدينة العلمين الجديدة جامعة وطنية تضم عددًا من كليات العلوم التطبيقية، ودار أوبرا، ومكتبة، ومتحفًا.

مدينة السادس من أكتوبر الجديدة جنوب القاهرة الجديدة

تمتد المرحلة الأولى من مدينة 6 أكتوبر الجديدة على مساحة 78 ألف فدان، وتشمل مشروعات سكنية، ومشاريع عمرانية متكاملة، وسوق جملة، وميناء جافًا، ومدينة للحرفيين.

مدينة حدائق أكتوبر

تبلغ مساحة المرحلة الأولى من مشروع حدائق أكتوبر 41 ألف فدان تشمل واحة أكتوبر البالغة 400 مليار جنيه بمساحة 3000 فدان وحوالي 50 ألف وحدة سكنية.

مدينة العبور الجديدة

تمتد مدينة العبور الجديدة على مساحة 2600 فدان، حيث يتم بناء 26000 وحدة سكنية، بالإضافة إلى المرافق العامة اللازمة، وأربع حضانات ما قبل المدرسة، ومدرستين ابتدائيتين، ومدرسة ثانوية، ومدرسة لغات، وثلاثة مراكز طبية، و13 مركزًا للتسوق، ومخبزًا، وكذلك ساحات مفتوحة ومركز شرطة ومركز إطفاء ومركز شباب.

مدينة المنصورة الجديدة

هو مشروع قومي جديد بمساحة إجمالية 5104 فدان. تم الانتهاء من المرحلة الأولى وتم بناؤها على مساحة 2063 فدانًا. وتشمل المرحلة الأولى عدة مشاريع: سكن مصر بـ4704 وحدات، دار مصر بـ11000 وحدة، محطة تحلية مياه، ومشروع إسكان اجتماعي. ولا تزال أعمال البناء جارية، وقد تم إنجاز 20% من وحدات سكن مصر. ويبلغ عدد سكان المدينة الجديدة المستهدف 680 ألف نسمة.

مدينة أسوان الجديدة

أنفقت هيئة مدينة أسوان الجديدة 3.5 مليارات جنيه على تطوير مدينة أسوان الجديدة حتى الآن. بلغ معدل تطوير المرحلة الأولى للمدينة 80%، بينما من المتوقع أن تكتمل المرحلة الثانية بحلول عام 2025، وسيتم تطوير المدينة بالكامل بحلول عام 2050. وخصصت الهيئة 1.5 مليار جنيه للمشروعات السكنية. وتم الانتهاء من 168 مبنى سكنيًا اجتماعيًا من أصل 336 مبنى مخططًا لها في المدينة.

مدينة الجلالة

يُعد من أكبر المشروعات المصرية في هذا الإطار، تم تشييده تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة. ويضم مدينة الجلالة، ومنتجع الجلالة العين السخنة المطل على خليج السويس، وجامعة الجلالة، وأخيرًا طريق السخنة–الزعفرانة، والطريق منحنى في جبل الجلالة مما يجعل المشروع متكاملًا ومتطورًا.

تقع مدينة الجلالة على ارتفاع 700 متر فوق مستوى سطح البحر، وتعتبر من أكثر مناطق الجذب السياحي بسبب مناخها المميز، حيث تقل درجة حرارتها 10 درجات عن المناطق المجاورة الأخرى. ليس هذا فحسب، فهي تتميز بشواطئ ساحرة. ويقع مشروع الجلالة بالعين السخنة في هضبة الجلالة ابتداءً من طريق القاهرة - العين السخنة حتى قمة الهضبة في عتاقة بارتفاع 770 مترًا. ويبلغ طول طريق هضبة الجلالة الرئيسي حوالي 82 كم على الجانبين، وينقسم الطريق إلى ثلاثة مسارات مؤمنة من مخاطر الحوادث من خلال اللوجيستيات واللوحات الداخلية والتعليمات والتخطيط ومخاطر الفيضانات. وجذبت المدينة بالفعل العديد من الاستثمارات بقيمة 100 مليون دولار، وتبلغ مساحتها حوالي 17000 فدان، وتشمل الطريق الرئيسي والمحور الثانوي. وهي مقسمة إلى ثلاثة قطاعات.

وعليه، فإن مفهوم المدينة وما يستتبعها من مفاهيم حديثة تواكب مستجدات الأوضاع المعيشية وأنماط الحياة الإنسانية كان محددًا رئيسيًا أمام الجمهورية الجديدة. فضلًا عن أن المدن الجديدة في مصر، والتي تم تأسيسها في الظهير الصحراوي للمدن القديمة على طول وادي النيل، من شأنها إحداث تمدد عمراني يسمح بإطلاق طاقات التنوع في الأنشطة الاقتصادية، وتضيف مساحات تسمح بممارسة المواطنة وتلقّي الأفراد لحقوقهم بصورة أكثر استدامة وفعالية.

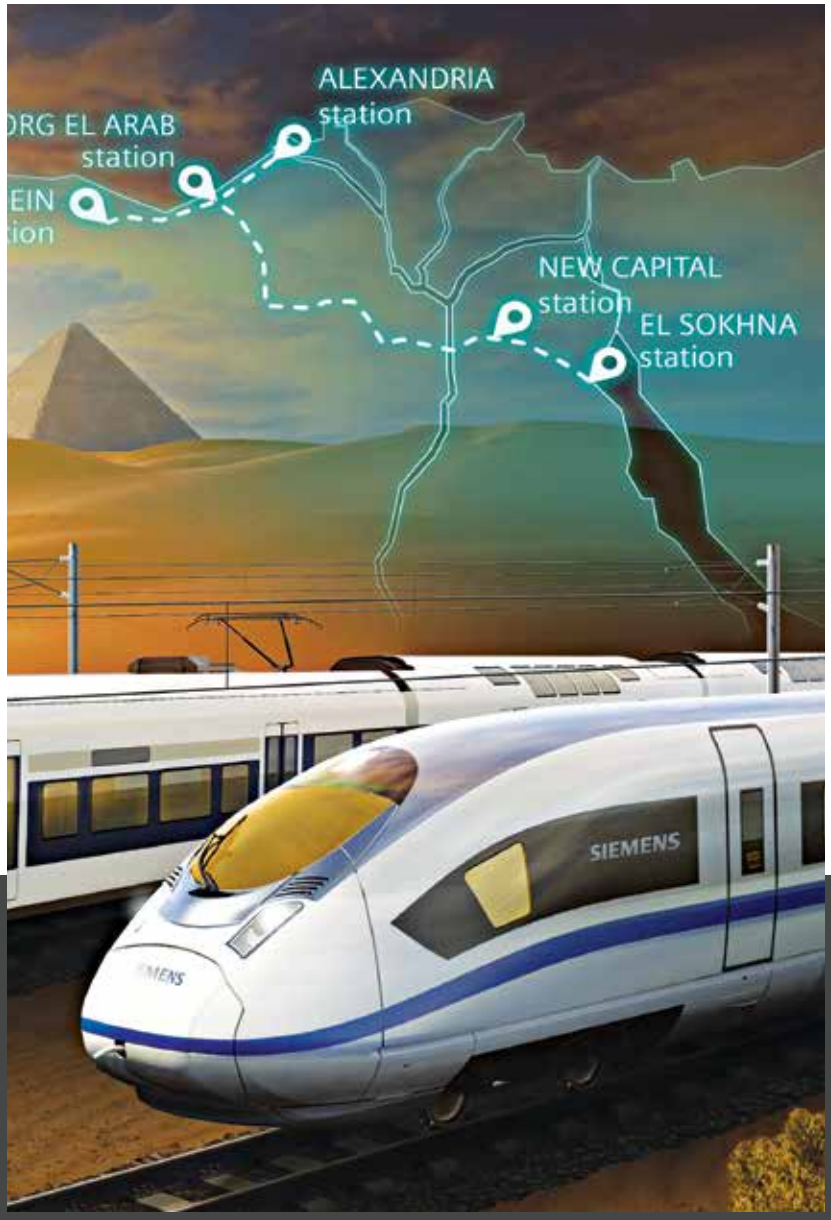

سابقًا: تطوير منظومة النقل

جاءت الفلسفة العامة لتطوير ملف النقل ليكون أحد محفزات التنمية للجمهورية الجديدة من خلال تطوير شامل لمنظومة النقل، سواء على صعيد السكك الحديدية، أو الطرق، أو وسائل النقل العام، والموانئ البرية والبحرية والجوية، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وموقع مصر الجغرافي والاستراتيجي.

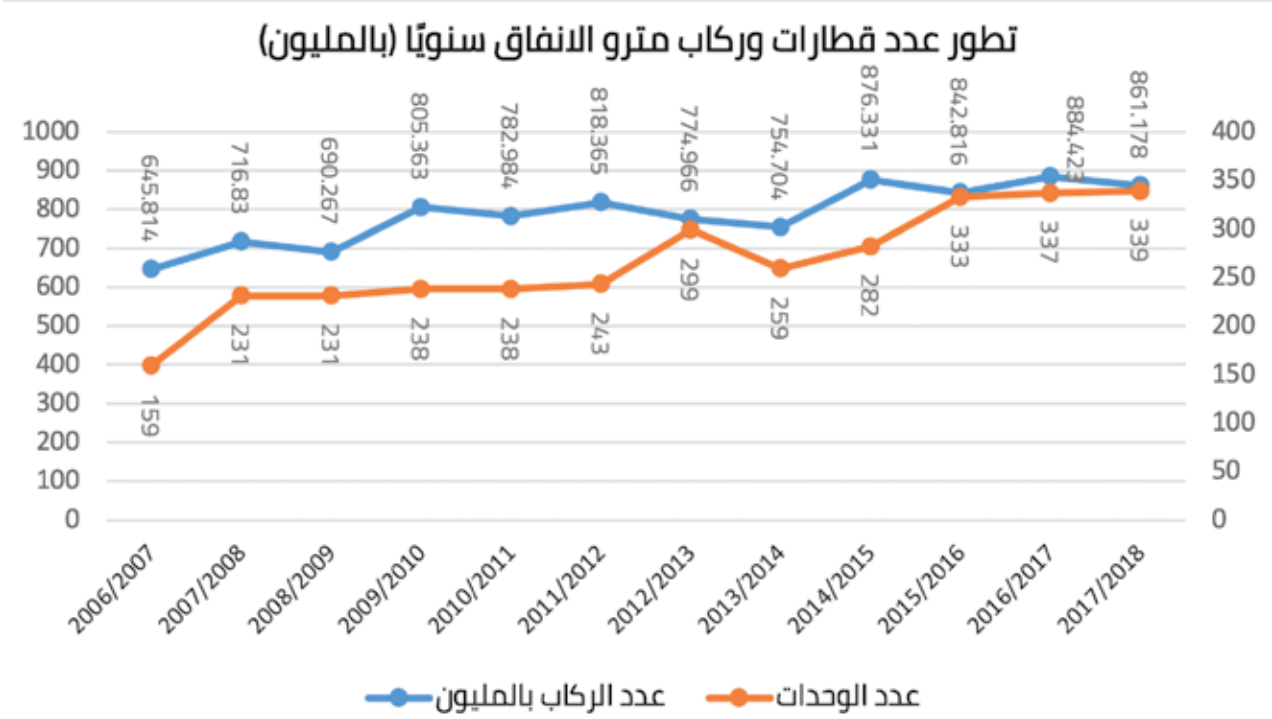

تطوير السكك الحديدية

عملت خطة تطوير السكك الحديدية وفق عددٍ من المحاور، هي:

- عقد الشراكات والمشروعات مع شركات دولية مثل التعاقد مع شركة «جينرال إلكتريك» وشركة «بروجرس ريل» الأمريكية، والتعاقد مع تحالف روسي مجري لتصنيع وتوريد 1300 عربة نقل وشركة «تالجو» الإسبانية وشركة «تاترا فاجونكا»، وبحث التعاون مع شركة «جوس» من دولة سلوفاكيا والشركات النمساوية.

- تعزيز الإنتاج المحلي، إذ أنتجت مصر ما يعادل 40 ألف عربة، و50 ألف بوجي، وفقًا لتصريح رئيس «العربية للتصنيع»، مع السعي لتوطين التكنولوجيا بمصر والتصدير للدول الإفريقية.

- تحديث البنية التحتية عبر تجديد قضبان خط الصعيد من القاهرة إلى أسوان وباقي خطوط الهيئة في الوجهين القبلي والبحري. وكذلك صيانة أكثر من 2100 كم سكة لزيادة معدل انتظام مواعيد قيام ووصول القطارات ومنع الحوادث الناتجة عن تهالك السكك.

- تطوير التعليم الصناعي عبر استحداث المعهد الفني التكنولوجي للسكك الحديدية.

- العمل على إنشاء خطوط جديدة لمترو الأنفاق بالقاهرة بطاقة 4 و5 ملايين راكب يوميًا.

- العمل في مشروع القطار الكهربائي LRT، وتنفيذ مشاريع للمونوريل بطول 100 كم.

- إنشاء منظومة متكاملة للقطار الكهربائي السريع في مصر بإجمالي أطوال نحو 1000 كم لربط مدينة العين السخنة بمدينة العلمين الجديدة، مرورًا بالعاصمة الإدارية الجديدة.

- تنويع وسائل النقل الجماعي وتطويرها وتوطين بعض صناعتها، وتنويع وسائل النقل الجماعي بمصر.

شبكة الطرق والكباري

- تطوير الطرق لحل مشاكل النقل، عبر استهداف بناء شبكة طرق وكباري بطول 7 آلاف كم، وبلغ إجمالي الأطوال المنفذة 5 آلاف كم.

- إطلاق المشروع القومي لرصف الطرق المحلية داخل المحافظات، ويجري العمل في المرحلة الأولى في 12 محافظة بعدد 207 مشروعات بتكلفة 2 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تنفيذ 121 مشروعًا. على أن يتم استخدام التقنية الحديثة والصديقة للبيئة CIR-FDR لإعادة تدوير الأسفلت.

- تطبيق منظومة النقل الذكي ATS لتشمل طرقًا بطول حوالي 6200 كم للمساهمة في خفض عدد الحوادث بنسبة تصل إلى حوالي 40%، إلى جانب تحسين الكفاءة التشغيلية للطرق.

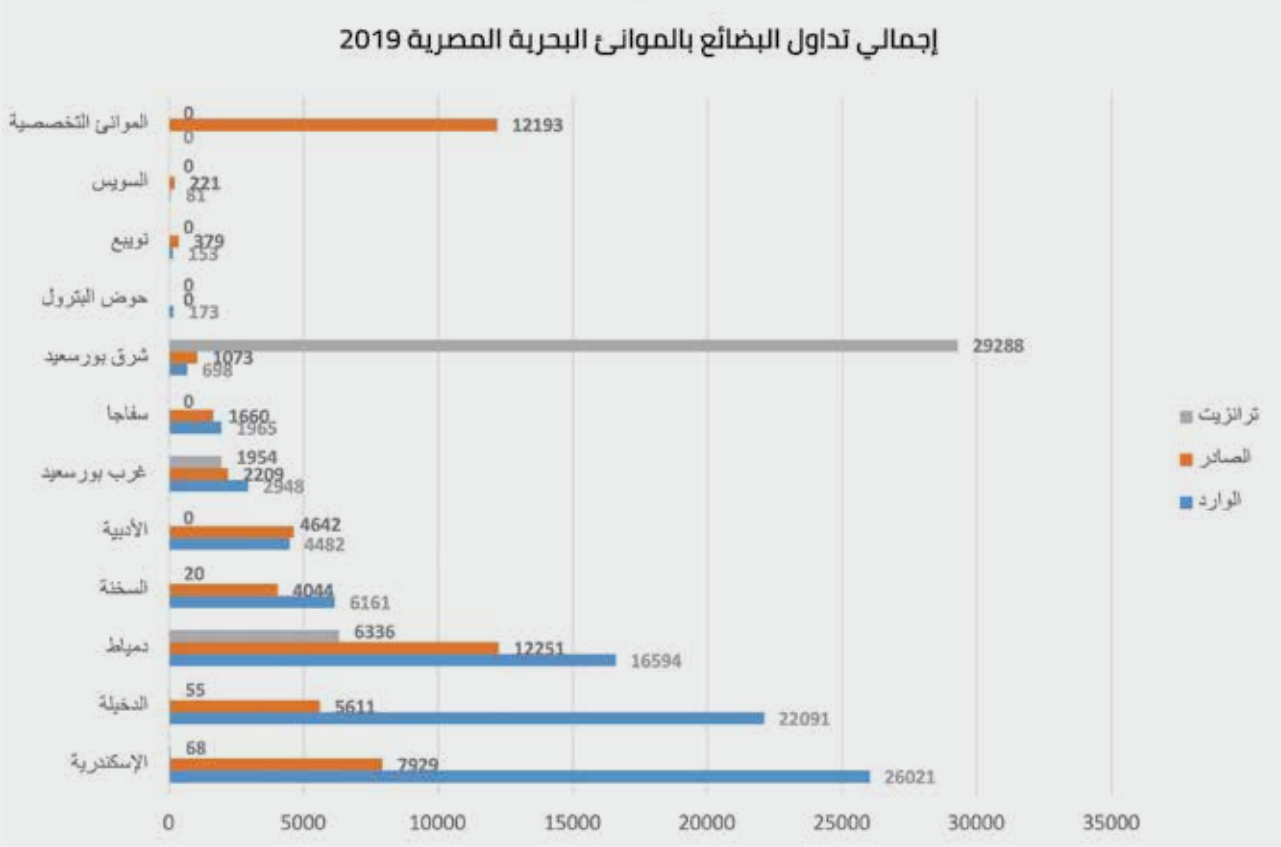

الموانئ المصرية

أظهرت أزمة سفينة الحاويات البنمية «إيفن جيفن»، والخسائر الناتجة عنها، مدى أهمية الممرات المائية والموانئ المصرية للملاحة الدولية. أدركت مصر وفق استراتيجية الجمهورية الجديدة أهمية قناة السويس كممر مائي دولي، وذلك عبر البدء في حفر قناة السويس الجديدة التي هدفت إلى ازدواج القناة بطول 72 كم لتيسير عملية الملاحة. وبعد الأزمة الأخيرة تأكدت هذه الرؤية، وهو ما استوجب إجراء بعض التطوير بالمجرى الملاحي للقناة بالبحيرات المرة الصغرى، بهدف ازدواج المنطقة وتوسعة وتعميق المنطقة الجنوبية لقناة السويس.

تمتلك مصر ما يقرب من 50 ميناء بحريًا سعت الجمهورية الجديدة إلى تطويرها؛ ويعد أبرز هذه المشروعات ما يلي:

- تطوير الموانئ البحرية بالإسكندرية ودمياط والبحر الأحمر وشرق بورسعيد والسخنة بمشروعات تكلفتها حوالي 54 مليار جنيه.
- النقل النهري: تم تطوير الموانئ النهرية وربطها بالموانئ الجافة المخطط إنشاؤها، بالإضافة لتطوير وتطهير بحيرة السد العالي جنوب أسوان، وتدعيم هيئة وادي النيل للملاحة النهرية، فضلًا عن مشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط لخلق شريان تجاري جديد بين مصر ودول القارة الإفريقية.
- الموانئ البرية والجافة، إذ تم الانتهاء من تنفيذ مشروعات بإجمالي تكلفة 300 مليون جنيه، ومن أهمها إنشاء ميناء قسطل البري، وميناء أرقين البري، كما يتقدم العمل في تنفيذ مشروعات بإجمالي تكلفة حوالي 6 مليارات جنيه.

ختامًا، يمكننا القول إن المشروعات الجارية في مجال النقل هي تأكيد على رغبة الدولة في تقوية حركة الاقتصاد الوطني، ورغبتها أيضًا في توفير وسائل النقل المريحة والآدمية التي تليق بالمواطن المصري الذي عانى من قبل انحدارًا في مستوى الخدمات المقدمة في هذا الملف لقلة الاستثمارات الموجهة إليه، وتقاعس الحكومات السابقة عن تطوير مرافق النقل العام. ويمكننا الجزم بأن شكل منظومة النقل في مصر سيتغير بشكل كامل بحلول عام 2024، حيث ينتظر في هذا العام أن تنتهي كافة مشروعات التطوير الجارية.

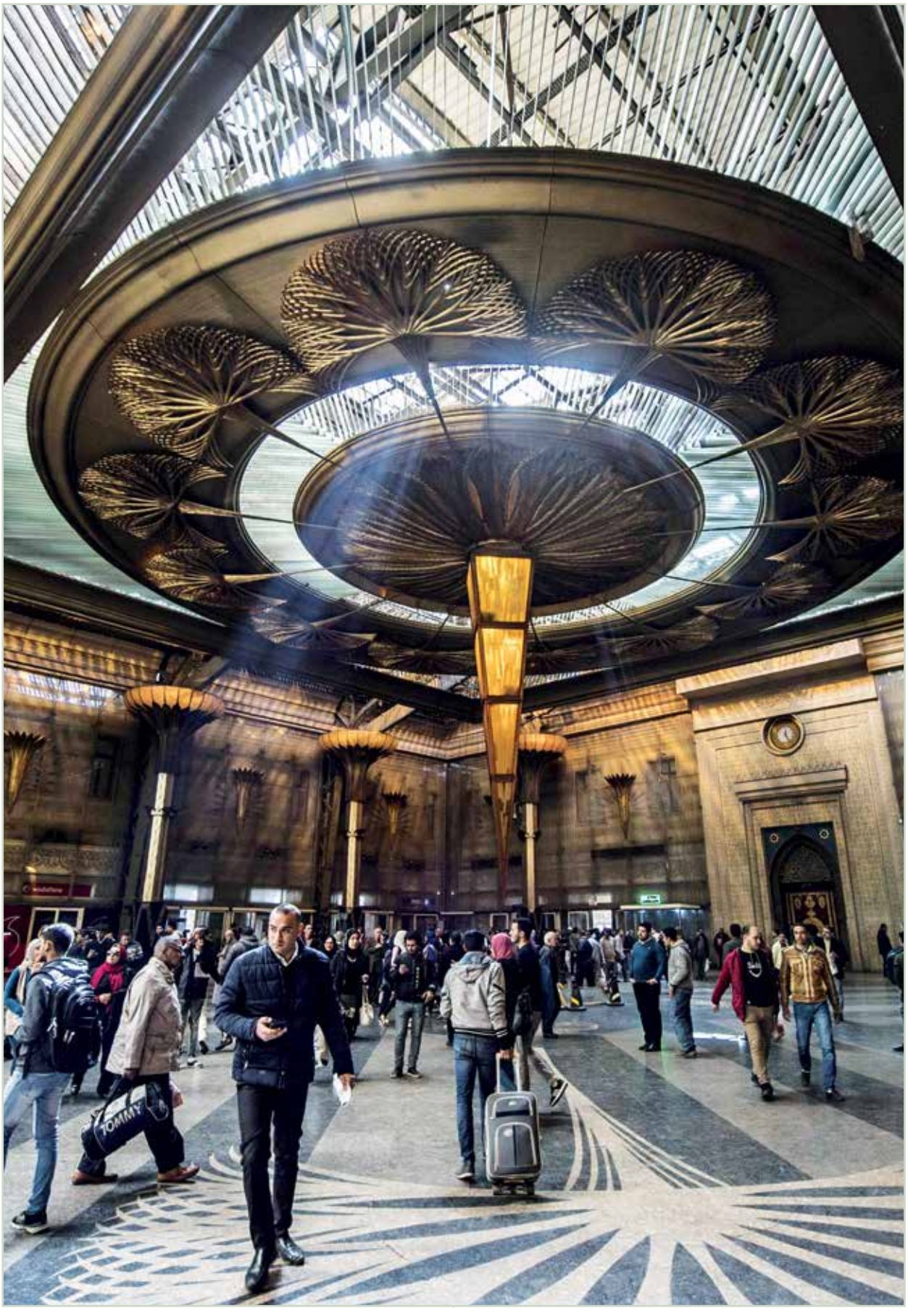

ثامنًا: تطوير المجال الأمني والعسكري

وضعت الجمهورية الجديدة تطوير المجال الأمني والعسكري كإحدى أولوياتها وفق استراتيجية لردع التهديدات وترسيخ مفهوم الأمن القومي والإنساني، بما يسهم في تدعيم وتوفير المناخ لتأدية الجمهورية الجديدة لفلسفتها ومهامها من ناحية، وتوفير أدوات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتنموية من جانب آخر.

مكافحة الإرهاب

سعت الدولة المصرية في ظل الجمهورية الجديدة إلى تدشين مقاربة شاملة من أجل تحجيم نفوذ التنظيمات الإرهابية، إذ حرصت الدولة منذ عام 2014 على التحرك بما يحقق الأمن القومي المصري، **من خلال التركيز على المبادئ التالية:**

- تأكيد أهمية الحفاظ على مقومات الدولة ومؤسساتها.
- كفالة وتحقيق أمن المواطن والأمن الشخصي بمكافحة الإرهاب والجرائم، والأمن الاجتماعي بما تتبعه الدولة من برامج للحماية الاجتماعية والرعاية الصحية.
- إعادة هيبة الدولة وسيطرتها على كافة أرجاء الوطن.
- إعادة الثقة للأجهزة الأمنية المعنية بضبط الأمن وتحقيق الاستقرار.
- مواصلة تطوير القدرات التسليحية للقوات المسلحة المصرية لمواجهة التهديدات التي انتشرت في دوائر الأمن المباشر لمصر.
- الاهتمام بالبعد الإنساني لضحايا الإرهاب وأسر الشهداء.
- تعزيز الجهود الإقليمية والدولية، إذ تعد قضية مكافحة الإرهاب إحدى أولويات السياسة الخارجية المصرية، مثل: تأسيس المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول تجمع الساحل والصحراء، وتعزيز المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب. فضلًا عن رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب داخل مجلس الأمن عام 2016، والمشاركة في اجتماعات مجموعة عمل استراتيجية الاتصال التابعة للتحالف الدولي ضد «داعش».

كما ارتكزت فلسفة الجمهورية الجديدة إزاء المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب على:

أ. الجهود الأمنية للقوات المسلحة والشرطة المصرية من خلال إطلاق عدد من العمليات التي تستهدف تقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية في شمال ووسط سيناء ودلتا مصر والظهير الصحراوي غرب وادي النيل (سيناء) مثل عملية «حق الشهيد» (سبتمبر 2015 - فبراير 2018)، والعملية الشاملة «سيناء 2018» بهدف تدمير البنية التحتية للتنظيمات الإرهابية، والقضاء على العديد من القيادات الإرهابية، وتأمين الحدود وتجفيف منابع التمويل والدعم اللوجيستي بدرجة كبيرة، والحد من محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية.

ب. التشريعات، إذ يعد المجال التشريعي ساحة أساسية للمواجهة القانونية للإرهاب من خلال:

- قانون تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية الصادر في 2014.
- قانون الكيانات الإرهابية الصادر في فبراير 2015.
- قانون مكافحة الإرهاب الصادر في أغسطس 2015، ويحدد قانون مكافحة الإرهاب تعريف الدولة للإرهابي والعمل الإرهابي وتمويل الإرهاب.
- إنشاء المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب .
- قانون مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية.

ج. المواجهة الفكرية، عبر إنشاء دار الإفتاء في عام 2014 «مرصد الفتاوى التكفيرية» لتقديم معالجات فكرية ودينية. بجانب الدور القوي الذي يقوم به الأزهر الشريف عبر جهوده المتنوعة، مثل تنظيم قوافل الدعاة، وإطلاقه منصات فكرية ودينية، وإصدار الوثائق الإنسانية مثل إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك «وثيقة الأخوة الإنسانية»، والمؤتمرات كمؤتمر الأزهر العالمي لتجديد الفكر والعلوم الإسلامية في 2020.

إصلاح جهاز الشرطة المصرية

عملت مصر على رفع معدلات الأداء الشرطي، فوفقًا لمؤشر جالوب للقانون والنظام لعام 2018، حصلت مصر على المركز الـ(16) لتتساوى مع الدنمارك وسلوفينيا ولوكسمبورغ والنمسا والصين وهولندا من حيث شعور المواطنين بالثقة في الأجهزة الشرطية وإجراءات تطبيق القانون عبر المؤسسة الأمنية، وذلك عبر تحديث منظومة العمل لتشمل:

- مواجهة الجرائم الجنائية والاقتصادية عبر التصدي لجرائم الفساد والرشوة، واستغلال النفوذ والاختلاس والإضرار بالمال العام وجرائم التزييف والتزوير، وكل ما من شأنه الإضرار بالأمن الاقتصادي.
- تطوير هياكل الشرطة وفق استراتيجية «التحديث المتوازن» وإصدار «مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي».
- تطوير مستوى الخدمات الشرطية المقدمة للجمهور وفق خطة لميكنة الخدمات الشرطية.
- تطوير القدرات اللوجيستية لجهاز الشرطة.
- تطوير آليات تدريب العناصر الشرطية.
- تكثيف التعاون مع المؤسسات الأمنية والشرطية إقليميًا ودوليًا، ومنها بروتوكول مع وزارة الداخلية الإيطالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في 2019.
- تأكيد الدور المجتمعي لجهاز الشرطة المصرية عبر المساهمة في رفع الأعباء عن كاهل المواطنين، وفي ضوء استراتيجية تفعيل المبادرات الإنسانية والاجتماعية لبناء جسور الثقة والتعاون مع الجمهور.
- إنشاء قطاع لحقوق الإنسان والتعاون مع المجالس القومية لحقوق الإنسان والاتحاد العام للمؤسسات والجمعيات الأهلية لرصد أية انتهاكات لحقوق الإنسان قد تحدث في المواقع الشرطية، وبحث سبل إزالتها وكيفية تداركها.

تحديث المنظومة العسكرية

ارتكزت فلسفة الجمهورية الجديدة على اهتمام الدولة بدعم قدرات القوات المسلحة وأفرعها المختلفة، حيث نظرت تلك الرؤية للعلاقة الوثيقة بين قوة الجيوش ومدى صمود واستقرار الدولة ومؤسساتها. وقد انعكس ذلك على نجاح مصر في مكافحة الإرهاب وتفكيكه، علاوة على تأمين مصالح مصر الحيوية في شرق البحر المتوسط، فضلًا عن تأمين محاورها الاستراتيجية التي تشهد توترات في ظل تجدد دورات الصراع المسلح كما هو الحال في ليبيا.

وفي هذا الصدد، يمكن الوقوف على ملامح هذا التحديث:

- تحديث البنية التحتية، من خلال (1) تطوير القواعد العسكرية القائمة، (2) تدشين قواعد عسكرية لتسهيل عمليات الانتشار للقوات المسلحة ضد أية تهديدات مثل قاعدة «محمد نجيب» (يوليو 2017)، وقاعدة «برنيس» (يناير 2020)، وقاعدة «جرجوب» البحرية (يوليو 2020).
- رفع الكفاءة القتالية، عبر عقد المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع عدد من القوى الإقليمية والدولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا واليونان وقبرص والإمارات. فقد نفذ الجيش المصري 33 تدريبًا ومناورة عسكرية، وقد جاء في مقدمة تلك التدريبات «قادر 2020» ومناورة «حسم 2020».
- توطين الصناعات الدفاعية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات الجيش المصري الدفاعية عبر تدشين مصانع حربية جديدة، وتأمين توطين تقنيات التصنيع العالمية.
- تحديث قدرات تبادل البيانات والاتصال العسكري، عبر إطلاق وكالة الفضاء المصرية لدعم شبكة القيادة والسيطرة

والمواصلات الإشارية الاستراتيجية عالية التشفير داخل الدولة وخارجها على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتطوير نظام أرضي للقيادة والسيطرة «RISC2».

- تنويع مصادر التسليح: نوعت الدولة مصادر تسليحها، لتشمل الولايات المتحدة والصين وروسيا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، لتقليل الاعتمادية على مصدر بعينه للتقنية والقطع العسكرية البحرية والجوية والبرية.

منهجية استعادة وتعزيز أمن الإقليم

ارتكزت منهجية تدشين الجمهورية الجديدة على مجموعة تحركات صاغتها القاهرة في إطار برنامج عمل إقليمي تجاه كل الأزمات والدول بدون تمييز، يحقق فرصة الخروج من الأزمات الداخلية، وتجاوز مخاطر الوقوع في مستنقع الدول الفاشلة، وهو برنامج تبنته الأمم المتحدة كنموذج استرشادي للدول الطامحة في استعادة استقرارها يقوم على:

حفظ وحدة الدول الوطنية، ودعم تطلعات الشعوب في تحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ودفع مسارات التسوية السلمية للصراعات، ورفض توظيف الأدوات العسكرية للحسم، ووقف التدخلات الخارجية المُعطِّلة لجهود إرساء السلام والاستقرار، وإنهاء مساعي الأطراف المتنافسة لاستنزاف مقدرات الشعوب وثرواتها عبر إعادة إنتاج دورات صراعية، ودفع جهود إعادة الإعمار ودعم الجيوش الوطنية.

وعليه، فقد نظمت الجمهورية الجديدة خطواتها لتحقيق الأمن الإقليمي واستعادة الاستقرار بالمنطقة عبر منهجية أظهرت فعالية كانت غائبة ببعض الفترات السابقة، ولكن تدشين الجمهورية الجديدة عكس إدراك القيادة المصرية حتمية استعادة الهدوء وبناء السلام في الشرق الأوسط كركيزة لبناء مصر الجديدة، وهو الملف الذي أدارته بصورة مكّنتها من تحقيق ثنائية تعزيز الاستقرار وبناء الردع.

تاسعًا:
السياسة الخارجية المصرية

يأتي أحد أهداف الجمهورية الجديدة في إقرار مصر لمكانتها إقليميًا ودوليًا، وتعزيزها لمفاهيمها وقيمها الأساسية وثوابتها التي تتبناها إزاء رؤيتها للقضايا العالمية على اختلافها؛ وذلك من خلال تقوية العلاقات مع القوى الكبرى دون محاباة لقوة دون أخرى، بحثًا -في النهاية- عن تحقيق ما تستوجبه المصلحة الوطنية المصرية. فقد دأبت مصر على الظهور بشكل أفضل أمام العالم واستخدام قوة الدبلوماسية لتغيير وجهات النظر السلبية، وطرح رؤى قوية لمناقشة القضايا محل الاهتمام الدولي والإقليمي.

وقد تشكّلت الرؤية المصرية بالاعتماد على عددٍ من العوامل والمتغيرات التي ساهمت في وضع الأطر العامة والمنهجية التي يمكن أن تشكل مجمل التحركات الخارجية. فثمة خصائص يمكن من خلالها التعرف على ملامح السياسة الخارجية المصرية في ظل الجمهورية الجديدة بهدف استعادة مصر لدورها الفاعل والمؤثر، وهي:

- **الداخل رقم ثابت في معادلة الخارج:** تنطلق السياسة الخارجية المصرية خلال الجمهورية الجديدة من بناء الداخل، إذ لعب المحدد الداخلي دورًا محوريًا في تفعيل دور مصر الخارجي والذي ساهم في تبني سياسة خارجية تعتمد على تماسك الجبهة الداخلية، وذلك بناء على العلاقة الترابطية بين قوة الداخل وتماسكه وفاعلية التحركات الخارجية.

- **استقلالية القرار السياسي:** تتم عملية رسم السياسة الخارجية المصرية وفق مبدأ الاستقلالية واتخاذها ما يتحتم عليه خدمة المصلحة الوطنية، وبما لا يهدد مقدرات الأمن القومي للدولة، ودون الرضوخ لأي تهديدات أو ضغوطات خارجية من أي قوى إقليمية أو دولية. وفي هذا الإطار، عمدت مصر في تحركاتها الخارجية إلى تنويع مصادر اعتماديتها، فضلًا عن اتخاذها لدوائر حركة متعددة ومتزامنة في نفس الوقت. أضف إلى ذلك أن القرار السياسي الخارجي لا يتعارض مع المشاريع والجهود الداخلية، بل يعمل الاثنان في ظل حالة من التنسيق والتزامن وتحقيقًا لمكتسبات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- **امتلاك أدوات الردع:** ارتكزت فلسفة الجمهورية الجديدة في استعادة مكانتها على امتلاك أدوات الردع وبناء وتحديث المنظومة العسكرية، انطلاقًا من قاعدة أن الجيش هو حائط الصد الأول في مواجهة التهديدات. انعكس هذا في تطوير مستوى ونوعية التسليح، بالإضافة إلى تنويع مصادر السلاح والانفتاح على عدد من القوى، وتحديث البنية العسكرية والعمل على رفع الكفاءة القتالية لأفراد القوات المسلحة عبر التوسع في عقد تدريبات ومناورات عسكرية في عدد من الساحات، وصولًا لدعم عملية توطين الصناعات الدفاعية والعسكرية.

- **دعم وترسيخ الدولة الوطنية:** ينطلق التوجه المصري الخارجي في وسط حالة عدم الاستقرار الإقليمي على دعم الدولة الوطنية، والعمل على وقف التدخلات الخارجية في شئون الدول، واحترام سيادة الدول، وإنهاء الصراعات المسلحة ومنع تجددها. جاء تأثير تلك المنطلقات في الساحة الليبية ووقف حلقات الصراع عبر إعلان الخط الأحمر، والدفع في اتجاه الحل السياسي ودعم المرحلة الانتقالية التي تستهدف إجراء الانتخابات نهاية العام الجاري واستعادة ليبيا لمؤسساتها، وهو ذات الموقف التي تتبناه مصر تجاه مختلف الصراعات سواء في سوريا أو اليمن.

- **مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب:** باتت قضية مكافحة الإرهاب وفق مقاربة ورؤية شاملة ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية. وتميزت تلك الرؤية بعدم اختزال مفهوم المواجهة، وضرورة تنويع أدواتها على الصعيد العسكري، والفكري، والتنموي، والأيديولوجي، ناهيك عن تبني مصر مقاربة أوسع لا تقصر المواجهة على فصيل دون غيره أو ساحة دون أخرى، وقد عبرت مصر عن تلك الرؤية خلال خطاب السيسي في قمة الرياض 2017. من ناحية أخرى، ترأست مصر لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن خلال عام 2016، فضلًا عن جهودها في تأسيس المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول الساحل والصحراء 2018.

- **استحداث دوائر حركة جديدة:** شهدت الجمهورية الجديدة استحداث دائرة جديدة لسياستها الخارجية تمثلت بشكل أساسي في الدائرة المتوسطية، فالتحالف الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان وتدشين إعلان القاهرة من خلال القمة الثلاثية الأولى جاء بعد أشهر من التغير الذي طرأ على السلطة تحديدًا في نوفمبر 2014. وعليه، تعتبر تحركات مصر في المتوسط، وقيادتها للتفاعلات في المنطقة عبر استضافتها لمنتدى غاز شرق المتوسط، وتحول مصر لمركز إقليمي للطاقة، وضبط الصيغ التعاونية بين القوى الفاعلة في المنطقة؛ أحد تجليات التغير في نمط السياسة الخارجية.

- **العودة للدائرة الإفريقية:** يُنظر لعودة الروابط المصرية الإفريقية لما كانت عليه في الماضي باعتبارها أحد التحولات الكبرى التي أحدثتها السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات السبع الماضية. ففي أعقاب ثورة 30 يونيو تم تجميد عضوية مصر في الاتحاد الإفريقي، لكن مصر نجحت في العودة ورئاسة الاتحاد الإفريقي عام 2019 بعد فترات من الغياب وتراجع الدور، ما منح الفرصة لعدد من القوى الإقليمية والدولية لملء الفراغ نتيجة هذا التراجع. بعبارة أوضح، ساهمت الجمهورية الجديدة في إعادة تقييم العلاقات المصرية الإفريقية انطلاقًا من فرضية أن التواجد الفاعل يضمن لمصر الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، فضلًا عن خلق علاقات قائمة على تحقيق أبعاد التنمية الشاملة وفقًا لأجندة إفريقيا 2063، والتي ساهمت مصر في صياغة بنودها.

في 2014، أجرى الرئيس السيسي سبع زيارات للدول الإفريقية، وذلك بعد انقطاع دام لسنوات، إذ إن زيارته للعاصمة الكينية «نيروبي» عام 2017 كانت الأولى منذ نحو 33 عامًا. الأمر ذاته ينطبق على زيارته لجيبوتي (مايو 2021)، كأول رئيس مصري يزورها. كما يمكن ملاحظة تكثيف التحركات مؤخرًا تجاه دول إفريقيا على غرار اتفاقيات التعاون العسكري والدفاعي التي تم توقيعها مؤخرًا مع كل من السودان، وأوغندا، وبوروندي وكينيا.

- **تفعيل الدور العربي:** لم يكن خطاب السيسي في عدد من المناسبات وتأكيده الدائم فيما يرتبط بكون الأمن القومي العربي جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري سوى رغبة في تفعيل الدور العربي، وقد كانت دعوة الرئيس خلال القمة العربية (مارس 2015) بشأن تدشين قوة عربية مشتركة لمجابهة التحديات ترجمة حقيقية لتلك الرؤية. قامت مصر تجاه تفعيل الدور العربي بالتنسيق والتعاون بين قوى المنطقة العربية، مثل إطلاق مشروع الشام الجديد، وإطلاق آلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق.

- **القضية الفلسطينية:** جاء التعامل مع العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة تأكيدًا على الدور المصري الرئيسي في القضية الفلسطينية؛ إذ تمكنت مصر طيلة فترة الأزمة من انتزاع الصدارة قبل الأطراف الإقليمية والدولية، والتأكيد على دورها المحوري الذي لا ينافسه فيها أحد. فقد جاءت الجهود في إقناع كلٍّ من حماس وإسرائيل بضرورة وقف إطلاق النار؛ وما أعقبه من مبادرة رئاسية عاجلة تستهدف إعادة إعمار غزة لتعبر عن حدود الدور المصري غير التقليدي في تسوية وتهدئة التوترات والصراعات في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهو الدور الذي أقر به عدد من القوى الدولية، وفي مقدمتها واشنطن. وقد نتج عن هذه التحركات أمران، أولهما: انتهاج مصر مقاربات شاملة في معالجة الصراعات، وثانيهما: تعزيز منظومة الاتصال السياسي لمصر مع المجتمع الدولي، بما يُسهم في تفعيل وتنشيط السياسة الخارجية المصرية وأدواتها المختلفة.

- **العراق:** قامت مصر خلال الفترة الأخيرة بخطوات فعالة تجاه العراق، سواء على المستوى الثنائي أو التعاون الثلاثي كما ظهر في إطار التعاون الثلاثي المصري العراقي الأردني «مشروع الشام الجديد»، والذي سوف يساهم في إعادة إعمار العراق، وتبادل النفط والكهرباء بين هذه الدول، كما يمثل هذا المشروع فرصة سانحة في الحفاظ على أمن العراق وعودته مرة أخرى إلى معادلة الأمن القومي العربي.

- **الأزمة السورية:** رعت مصر اتفاقات وقف التصعيد في سوريا، واتفاقات المصالحة في مناطق الشمال والشرق بين المعارضة وبين النظام السوري (أغسطس 2018)، والساحل السوري بين الفصائل المعارضة المعتدلة وبين النظام (يوليو 2018)، والوساطة لاتفاق هدنة الغوطة الشرقية (يوليو 2017).

- **لبنان:** حرصت مصر على تقديم كافة أشكال الدعم السياسي للبنان من خلال اتصال الرئيس السيسي بالرئيس اللبناني ميشال عون عقب انفجار المرفأ، والمشاركة في مؤتمري المانحين الدوليين اللذين تمّا في 9 أغسطس

و2 ديسمبر 2020، وحث خلالهما الفرقاء اللبنانيين على ضرورة النأي بوطنهم عن التجاذبات والصراعات الإقليمية، وتركيز الجهود على دعم مؤسسات الدولة الوطنية. كانت مصر من أوائل الدول التي سارعت إلى إغاثة لبنان بعد واقعة انفجار المرفأ، وسيرت على الفور جسرًا جويًا متواصلًا محمّلًا بمساعدات كبيرة ومتعددة تراعي متطلبات لبنان واحتياجاته في هذا الظرف ومتطلبات القطاع الطبي والصحي الذي كان يواجه أزمتين في آن واحد، هما: تداعيات الانفجار، وأزمة فيروس (كوفيد19-)، بجانب كميات كبيرة من المواد الإغاثية، فضلًا عن مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار.

وتُعد مصر هي الدولة الأكبر في تقديم مساعدات إلى لبنان، وقد استمر هذا الدعم، إذ قامت وزيرة الصحة بزيارة بيروت (28 يناير) برفقة مساعدات طبية من أدوية ومستلزمات وقائية وأجهزة طبية. هذا بجانب تواصل القاهرة من خلال سفارتها في بيروت مع جميع الأطراف اللبنانية، وعقد لقاءات مع مختلف القوى للعمل على تقريب وجهات النظر، ومنها اتصالات السفير المصري لدى بيروت مع رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وعدد من الوزراء، وكذلك رئيس مجلس النواب نبيه بري.

- **الأزمة الليبية:** ساهمت مصر في دعم مسارات حل الأزمة في ليبيا، وتحقيق جهود خفض تصعيد الأزمة بها على كافة المستويات بما يحقق وحدة وسيادة الدولة الليبية، ومواجهة التنظيمات الإرهابية التي حاولت تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط، فكان الدور النشط والفعال والدبلوماسية النشطة والهادئة نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا، حيث نجحت في التنسيق مع البعثة الأممية والمؤسسات الليبية في صياغة مسار تسوية اقتصادي، يرمي إلى إبعاد تفاعلات الصراع عن الاقتصاد الليبي، وإنهاء حالة الانقسام التي طرأت على مؤسساته المالية، وهو ما تكلل بالنجاح مع إعلان توحيد أسعار صرف الدينار وتوحيد الموازنة للعام 2021، بالإضافة إلى دعمها للجيش الوطني الليبي، كما استهدفت بضربات جوية معاقل تنظيم داعش في مدن الساحل الشرقي الليبي، وكثفت من جهودها لضبط الحدود. بالإضافة إلى الوقوف أمام الدور الخارجي المزعزع لاستقرار ليبيا، إذ أدانت نقل تركيا للمرتزقة والعناصر الإرهابية إلى ليبيا، وتجلى ذلك عندما رسمت مصر الخط الأحمر «سرت-الجفرة» الذي أنهى العمليات العسكرية بالمنطقة الغربية، وبدد الأطماع التركية في السيطرة على مناطق الهلال النفطي، وقاد لتفعيل عملية السلام، بالإضافة إلى استضافة القاهرة وفودًا ممثلة للقوى الاجتماعية كالقبائل والمجالس الاجتماعية الليبية، والمؤسسات كالبرلمان الليبي والجيش الوطني وحكومة الوفاق، وهو ما عزز من تمسك الليبيين برؤيتها للحل كأساس مستدامٍ للتسوية الشاملة.

فضلًا عن مشاركتها في كافة المبادرات الرامية للتسوية السياسية للأزمة، كلقاءات باريس الفرنسية (مايو 2018)، وباليرمو الإيطالية (نوفمبر 2018)، ومؤتمر برلين (يناير 2020)، والعديد من الجولات الأخرى، وساهمت في جلوس الأطراف الليبية في عديدٍ من المناسبات للتفاوض والحوار، واستضافت مجموعات ممثلة لكافة التيارات السياسية الفاعلة بالمشهد الليبي (يوليو 2016)، للوصول إلى أرضية توافقية لحلحلة الأزمة ووقف الاقتتال. وكان للقاهرة عدة مبادرات أطلقتها على أعلى مستوى، كمبادرتها لتوحيد البرلمان الليبي، وإعلان القاهرة لوقف العمليات العسكرية والشروع بالتسوية السلمية (يوليو 2020)، كما لعبت اللجنة الوطنية العليا المصرية المختصة بالملف الليبي دورًا مهمًا في هذا الملف.

أيضًا لعبت القاهرة دورًا فعالًا للدفع نحو توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية، وكانت اجتماعات القاهرة (سبتمبر 2017) ولقاءات الغردقة (سبتمبر 2020) كجولات مستمرة للدفع بهذا المسار، ونجحت تلك الجهود في وصول لجنة (5+5) إلى اتفاق مستدامٍ لوقف إطلاق النار (أكتوبر 2020).

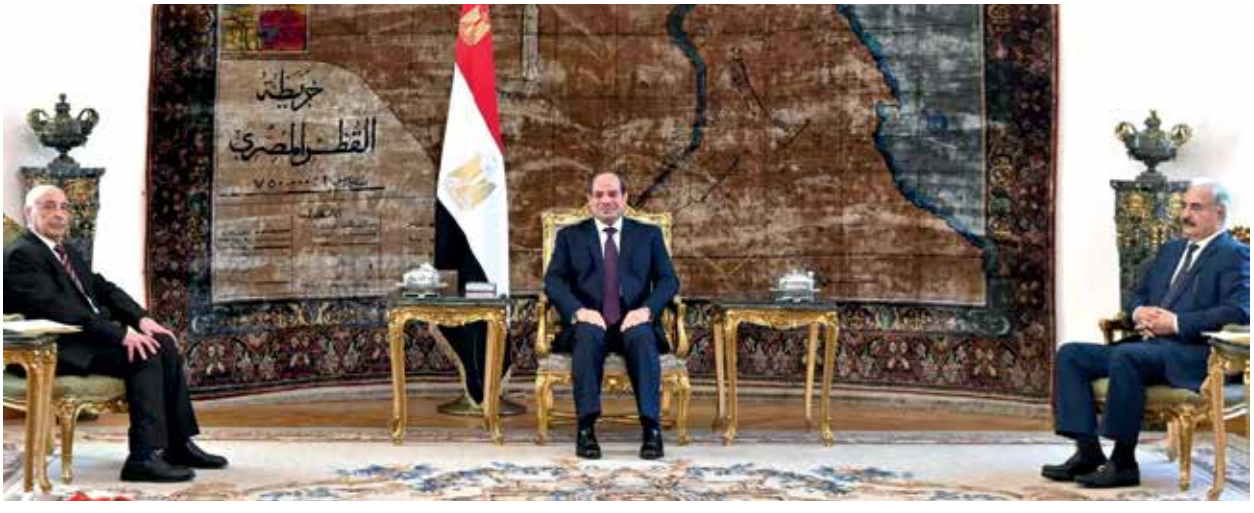

عاشرًا: مشروعات الطاقة ومنتدى غاز شرق المتوسط

استوعبت الإدارة الحالية معاناة مصر من الاختلال الاقتصادي الهيكلي، وبدأت في حلها بطريقة مُغايرة تمامًا وفق فلسفة جديدة تستهدف رفع الإيرادات إلى حد تستوعب فيه الضغوط الإنفاقية الناتجة عن الزيادة السكانية، وفي الوقت ذاته تُشكل تراكمًا يُمكن استخدامه في حالة الأزمات الدولية، مثل: الأزمة المالية العالمية، وأزمة كورونا.

الشكل التالي يوضح تطور إنتاج واستهلاك الغاز

وبنظرة فاحصة على الاقتصاد المصري، أدركت القيادة السياسية أن القطاع الأكفأ للقيام بدور القاطرة هو قطاع الطاقة نظرًا لما يشهده من تحولات على المستوى العالمي إلى الطاقة المُتجددة، وفي الوقت ذاته موقع مصر الاستراتيجي الذي يُمكنها من الاضطلاع بدور اللاعب الإقليمي الأهم في توليد ونقل الطاقة من مناطق الفائض إلى العجز، وهو ما يُطلق عليه تحويل مصر لمركز إقليمي لتداول الطاقة.

لكن الإدارة لم تكتفِ بالطاقة المُتجددة فحسب، بل عملت على ترسيخ موقعها المُستهدف حتى في شأن الطاقات القديمة وخصوصًا النفط والغاز، ولم تقف عند الإصلاحات الداخلية سواء تشريعية أو بنيوية؛ بل أجرت العديد من التحركات الدولية وفق سياسة «محاور الطاقة» التي أفضى جزء منها إلى خلق مُنظمة غاز شرق المتوسط.

قطاع الغاز والنفط

عانى قطاع الغاز والنفط من مُعضلة عقب يناير 2011، يُمكن تلخيصها في عدم قُدرة الدولة على دفع مُستحقات الشركاء الأجانب من حصصهم في إنتاج وتصدير الغاز والنفط، مما حدا بالشركاء إلى عدم ضخ استثمارات جديدة، وهو ما أسفر عن تراجع الإنتاجية المصرية من النفط الخام والغاز، وأدى إلى رفع الكميات المُستوردة منهما بما ساهم في زيادة الضغوط على الاقتصاد المصري. لذلك بدأت الإدارة الجديدة باستهداف سداد متوالٍ لمُستحقات الشركات الأجنبية، مما حفزها على ضخ استثمارات جديدة في الحقول القائمة أو استكشاف حقول جديدة ورفع الإنتاج، وذلك قبل أن تحقق مصر أعظم اكتشافاتها النفطية خلال 50 عامًا باكتشاف حقل غاز ظهر.

الفترة بعد عام 2014 شهدت انخفاضًا في مستويات الإنتاج إلى 40.3 مليار م3 من الغاز، فيما ارتفعت الكميات المُستهلكة في العام نفسه إلى 49.4 مليار م3، مما خلق فجوة بحوالي 9 مليارات م3 استوردتها مصر من الخارج.

بدأت هذه الفجوة في الانخفاض مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، مما دفع المُستثمرين إلى مزيد من الإنتاج، كما سيطر على الزيادات الكبيرة في الاستهلاك، بما أدى إلى ارتفاع الإنتاج أعلى من الاستهلاك لأول مرة منذ 2014 في عام 2018 مع بدء الإنتاج من ظُهر، لتتحول مصر من جديد إلى التصدير في عام 2019، بعدما حققت فائضًا بنحو 6 مليارات متر م3 عندما ارتفع الإنتاج إلى 64.9 متر م3 في حين انخفض الاستهلاك إلى 58.9 مليار متر م3.

انعكس ذلك على حصة القطاع من الصادرات المصرية لتشهد تطورًا كبيرًا؛ فبعد أن كانت قد بلغت 9.24 مليارات دولار في عام 2011 انخفضت لتحقق 3.16 مليارات دولار في عام 2016، لترتفع من جديد إلى مُستوى 9.24 مليارات في 2019، على إثر ما حدث من جهود لاستعادة إمكانيات القطاع من جديد.

استعادة كفاءة منظومة إنتاج الكهرباء

عملت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بعد 2014 على وضع خطة عاجلة لتفادي الأزمات المتكررة في القطاع وانقطاع التيار لفترات طويلة في معظم مناطق الجمهورية؛ فتمت إضافة 25 ألف ميجاوات من قدرات الطاقة التقليدية حتى نهاية عام 2018، وهو ما يزيد على جميع القدرات المتاحة قبل عام 2013/2014، وذلك بإجمالي تكلفة استثمارية بلغت حوالي 278.4 مليار جنيه.

تم إنجاز 26 محطة إنتاج طاقة كهربائية، تحتوي على 114 وحدة توليد كهرباء أهمها محطات سيمنز العملاقة في بني سويف، والبرلس، والعاصمة الإدارية، تبلغ القدرة الإجمالية لها 14.4 جيجاوات، مما أدى إلى تحقيق فائض يبلغ 26 جيجاوات تقريبًا من القدرة في نهاية العام المالي 2019/2018، كما يوضح الشكل التالي:

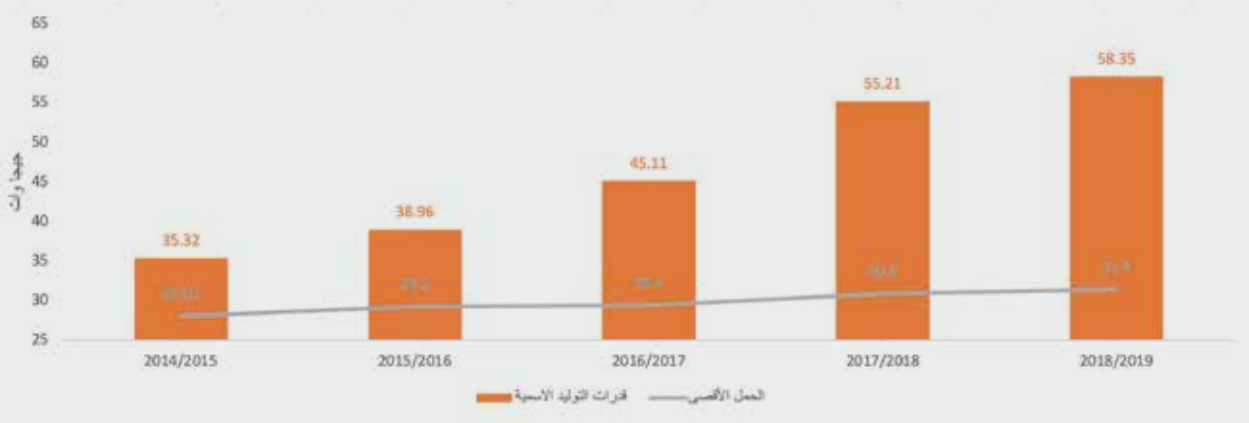

يُظهر الشكل تطور قدرة الإنتاج من مستوى 35.3 جيجاوات في 2015/2014 مع وجود فائض قُدرة يساوي 4.31 جيجاوات، إلى أن بلغ 58.3 جيجاوات مع فائض يفوق 26 جيجاوات، حيث توقف الحمل الأقصى عند 31.4 جيجاوات فقط، الأمر الذي يعني قدرة الشبكة المصرية على التكييف مع مُختلف التحديات حتى لو خرجت إحدى محطاتها الكُبرى من الخدمة لأية ظروف طارئة، كما أمّن لمصر قُدرة تستطيع العمل على تصديرها إلى مناطق العجز، سواء في أوروبا أو إفريقيا، عبر الربط مع شبكات إقليمية في هذه القارات.

تكوين محاور الطاقة

استغلالًا للفائض من الغاز والكهرباء، وصولًا لتحقيق التدفقات النقدية الضخمة التي ترفع الإيرادات بما يُحقق لمصر استقرارًا في موازنتها العامة وميزانها التجاري، انخرطت الإدارة المصرية في استغلال قدرات الدولة الشاملة لتكوين محاور مع دول الإقليم تُعزز مركزها وموقعها كمركز إقليمي لتداول الطاقة، وانتهت التحركات المصرية إلى تكوين خمسة محاور هي:

- **محور (مصر – قبرص – إسرائيل):**

بدأت مصر في تكوين هذا المحور لتسهيل استيرادها للغاز من الدولتين المُنتجتين له -حتى الآن- في منطقة شرق المتوسط، بغرض تسييله في المُنشآت المصرية للإسالة في «إدكو» و«دمياط»، ثم إعادة تصديره إلى أوروبا، عبر استخدام خط غاز (العريش – عسقلان) المُرتبط فعلًا بشبكة الغاز المصرية، وتطويره لوصله بحقول الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط وعلى رأسها «لفيثيان» و«تمار»، ثم إنشاء خط جديد يربط حقل غاز أفروديت بالشبكة المصرية لنقل الغاز القبرصي إلى مُنشآت الإسالة. ولعب هذا المحور أول الأدوار في التمهيد لانطلاق المشروع المصري.

- **محور (مصر – قبرص – اليونان):**

عمل هذا المحور على الحفاظ على الاتصال الجغرافي بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين المصرية والقبرصية من ناحية واليونانية من ناحية أخرى، عقب توقيع الاتفاقية الحدودية بين تُركيا وحكومة السراج، وذلك للحفاظ على إمكانية نقل الغاز المُسال المصري والإسرائيلي والقبرصي إلى محطات الإسالة في غرب أوروبا، وثانيًا تمرير الكابلات الكهربية القادمة من مصر وقبرص إلى اليونان دون المرور بمناطق اقتصادية لدول أخرى، ويوضح الشكل التالي المسار المتوقع لكابل الربط الكهربائي بين الدول الثلاث.

ويوضح الشكل التالي فوائض القدرة المتوقعة لدى أهم دول الخليج بالإضافة لمصر في عام 2029:

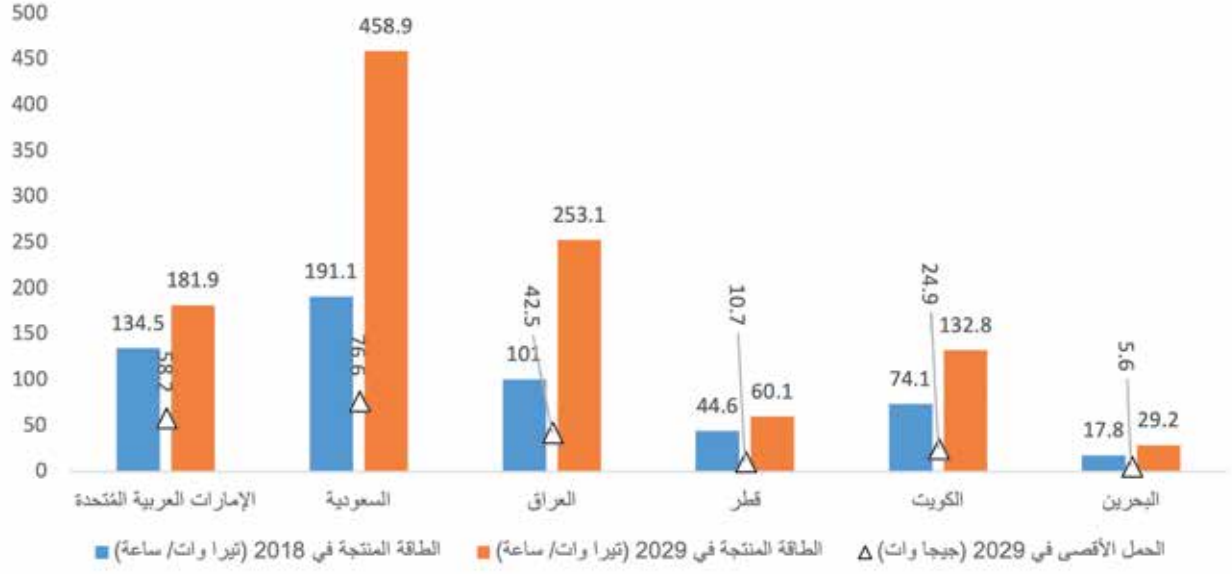

■ **محور (مصر – السعودية – الإمارات – البحرين):**

شُكِّل هذا المحور أساسًا على خلفية ثورة 30 يونيو، لتوفير الدعم السياسي للدولة المصرية وإدارتها في المحافل الدولية، وتقديم العون النقدي للتغلب على الأزمات لتوفير الوقود اللازم لتسيير المركبات وتوليد الكهرباء، بما يُوفر بيئة مُلائمة للوصول إلى إعادة تكوين المؤسسات الدستورية للبلاد، ثم طُور هذا التحالف لاحقًا إلى ربط الشبكتين الخليجية والمصرية عبر كابل يمر تحت مياه البحر الأحمر بقدرة 3 جيجاوات، لنقل الكهرباء بين أطرافه وتمريرها من دول الخليج إلى أوروبا عبر الشبكة المصرية.

■ **محور (مصر – الأردن – العراق):**

جاء تكوين هذا المحور للاستفادة من البنية التحتية للكهرباء التي تربط بالفعل بين مصر والأردن ضمن مجموعة أخرى من الدول فيما عُرف بالربط الثُماني، والذي تضمن بالإضافة للدول الثلاث كُلًا من سوريا، لبنان، ليبيا، فلسطين، تُركيا. وقد ارتبط العراق فعليًا بكابلات كهربية بكلٍ من سوريا وتُركيا، ولكن هذا الربط مُعطل في الوقت الحالي مع الدولتين نظرًا للأحداث الجارية بين البلدين وما تمر به المنطقة من أوضاع عدم استقرار.

جرى توقيع اتفاق بين الأردن والعراق لإنشاء ربط مُباشر بينهما بقدرة جيجاوات/ ساعة في سبتمبر 2020، على أن يُنتهى منه في نحو عامين تقريبًا، لتخفيف الضغوط التي تواجهها العراق بسبب اعتمادها أساسًا على إيران في توفير الغاز الطبيعي اللازم لإدارة محطات إنتاج الطاقة الكهربية، بالإضافة إلى استيرادها الكهرباء بإجمالي قدرة 1.6 جيجاوات من أربعة خطوط إيرانية هي: ميرساد - ديالى، سربيل – خانقين، خرم شهر – خور الزبير، وأخيرًا كرخة – عمارة.

وبلغت إجمالي الكميات المُستوردة من الخطوط الأربعة نحو 4.6 جيجاوات/ ساعة في 2018 (آخر الإحصائيات المُعلنة)، الأمر الذي يُعطي إيران نفوذًا هائلًا، تستخدمه لفرض إرادتها على الحكومات العراقية المتوالية، بما يعني في المُحصلة تحقيق منافع مُتبادلة للدول الثلاث، تتلخص في تصدير جزء من الفائض المصري من الكهرباء، وتحقيق الأردن عوائد اقتصادية مُقابل التمرير، وتوفير بديل استراتيجيٍ للغاز الإيراني بما يُحرر نسبيًا القرار السياسي العراقي.

يُفترض بهذا المحور كذلك تعزيز دور مصر كمركز لتخزين وتداول النفط الخام والمُشتقات النفطية، حيث يجري التحضير للبدء بتنفيذ خط أنبوب نفط يربط مدينة البصرة العراقية بميناء العقبة، يُتوقع البدء فيه مُنتصف عام 2021 بقدرة مليون برميل يوميًا، بغرض إمداد الأردن بكُل احتياجاته النفطية بما فيها المطلوب لتشغيل مصفاة الزرقاء التي تبلغ نحو 150 ألف برميل يوميًا، ثم نقل 850 ألف برميل إلى مصر -ودول أخرى ترتبط العراق معها بعقود تصدير- بغرض استغلالها في معامل التكرير المُطورة والجديدة التي تتوسع الإدارة المصرية في بنائها، تنفيذًا لخطتها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المُشتقات البترولية بحلول عام 2023، قبل أن تبدأ عمليات التصدير.

■ **محور (مصر – السودان):**

تسعى القاهرة إلى استعادة العلاقات المصرية السودانية، وتوطيدها إلى مُستوياتها الاستراتيجية التاريخية، وقد نجحت القاهرة في مساعيها نظرًا لعدد الملفات الضخمة التي تتضمن مصالح مُشتركة للبلدين، بداية من ملفات إدارة المياه، ومواجهة تحديات سد النهضة، وملف الكهرباء. وتُشكل السودان ممرًا لنقل الطاقة المصرية إلى إفريقيا والعكس، وذلك أولًا عبر الربط مع الشبكتين الإثيوبية والجنوب سودانية ومنها إلى شبكات دول وسط إفريقيا، وقد جرى ربط السودان بمصر بكابل قدرته 240 ميجاوات، سيجري تطويره في المُستقبل، كما يجري الإعداد لاستقبال الكهرباء عبرها من الكونغو الديمقراطية التي من المُتوقع لها أن تنتج من مجموعة سدود «أنجا» عند اكتمالها ما يزيد عن 40 جيجاوات تقريبًا، وإعادة تصديرها إلى أوروبا عبر الممر المصري القبرصي اليوناني السابق الإشارة إليه.

تكوين مُنظمة غاز شرق المتوسط

تدور الأهداف الرئيسية لـ«منتدى غاز شرق المتوسط» حول: العمل على إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي بما في ذلك سياسات الغاز الإقليمية، ودعم الأعضاء أصحاب الاحتياطيات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة في جهودهم للاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية عبر تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية الحالية، وتطوير المزيد من خياراتها لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية.

كان من أهم إنجازات المُنتدى توقيع كلٍّ مصر وإسرائيل بداية، ثم مصر وقبرص، اتفاقيات لإعادة تصدير غازيهما مع مصر بعد تسييله في محطات الإسالة المصرية. كما وقّعت كُلٌّ من إسرائيل – قبرص – اليونان اتفاقًا أوليًا يمهد الطريق لمد خط أنابيب للغاز بين الثلاثي، لنقل فائض الغاز الإسرائيلي لأوروبا عبر قبرص واليونان، فيما عُرِف خط «إيست ميد».

وقد تحول المنتدى لمنظمة إقليمية حكومية في 2020، واشتمل نص الإعلان المشترك على نقاط مهمة أبرزها: عمل المنظمة كمنصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور، لوضع رؤية مشتركة وإقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي لتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز. وثانيًا احترام المنظمة حقوق أعضائها على مواردهم الطبيعية وفقًا للقانون الدولي، وتدعيم جهودهم لاستثمار احتياطاتهم واستخدامهم البنية الأساسية. وأخيرًا التأكيد على فتح باب الانضمام من جانب الدول والمنظمات الدولية الأخرى طالما تبنوا قيم وأهداف المنتدى وشاركوه الرغبة في التعاون من أجل تحقيق أهدافه.

يدفع تحول مصر إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة، إلى ترجيح كفتها على مُنافسيها الإقليميين، الأمر الذي سيدفع الاقتصاد المصري بشكل مُباشر جراء التدفقات النقدية المُتوقعة نتيجة التصدير، ورسوم التمرير، بالإضافة إلى استفادة بشكل غير مُباشر تتمثل في الاستثمارات الأجنبية المُباشرة التي ستصاحب تنفيذ مشروعات الربط، وفرص العمل التي تخلقها أثناء التنفيذ أو الصيانة لاحقًا، فضلًا عن الصناعات المُغذية لهذه المشروعات مثل تصنيع البطاريات والكابلات الكهربية والخلايا الشمسية التي يُفترض أن يجري توطينها، وأخيرًا بلورة الدور المصري الذي سيساهم في تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، والذي يُشكل نحو 47% من إجمالي واردات الغاز إلى القارة.

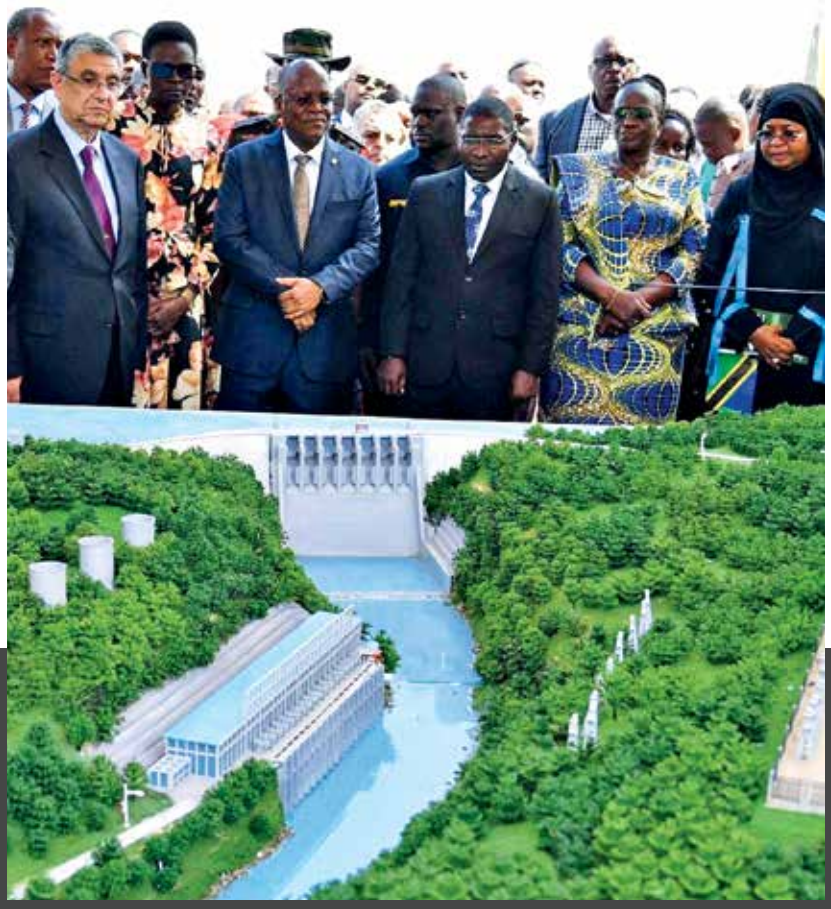

حادي عشر:
الدور المصري في إفريقيا

تطلّعت الجمهورية الجديدة إلى تعزيز الدور المصري في إفريقيا، ووضع القارة ضمن أولويات دوائر الحركة المصرية إزاء القضايا المرتبطة بالأمن القومي؛ إذ تمثل إفريقيا العمق الحيوي والاستراتيجي للقاهرة، وقد تجلى ذلك في إدراك حقيقي لدى الإدارة السياسية بضرورة عودة مصر إلى بُعدها الإفريقي وفق رؤية قائمة على مبدأ «التنمية من أجل إرساء الأمن والاستقرار القاري».

- **نقل الخبرات:** انطلقت مصر في رؤيتها لدول حوض النيل من خلال «اعتبار نهر النيل مساحة للتعايش السلمي والتآخي والتنمية»، فبجانب الزيارات الدبلوماسية التي تقودها القيادة السياسية المصرية لدول حوض النيل، انتهجت مصر نقل التجارب والخبرات المصرية بداية من دعم الحراك السياسي حتى التوصل لإعلان الوثيقة الدستورية وتشكيل مجلس السيادة السوداني بمكونيه المدني والعسكري في السودان، ونقل الخبرات المصرية من خلال عقد «قمة تشاورية للشركاء الإقليميين للسودان في أبريل 2019»، لبحث التطورات ف السودان ودعم العملية الشاملة للتحول الديمقراطي السلمي، إلى جانب المساندة في رفع اسم السودان من قائمة رعاية الإرهاب، ودعوة فرنسا لمصر لحضور مؤتمر دعم الحكومة الانتقالية السودانية.

- **التنمية:** تم افتتاح المرحلة الأولى من محطة توليد الطاقة الشمسية وتنفيذ مشروع سد «نيريري» للكهرباء، و«سد روفيجي» بتنزانيا، وعمل مشروع الربط المائي «الإسكندرية-فكتوريا»، الذي يهدف للربط الملاحي بين «بحيرة فكتوريا والبحر المتوسط»، لخدمة دول حوض النيل، ومشروعات الربط الكهربائي، في إطار مبادرة «تدشين المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة 2015» لاستغلال طاقات إفريقيا النظيفة التي تقدر بنحو 40% من إمكانات العالم، ويتمثل في مشروع الربط بين «مصر والسودان» والربط مع شبكة كهرباء إثيوبيا ضمن مشروع ربط دول حوض النيل، وتجري دراسة إمكانية «مشاركة مصر في بناء سد أنجا بالكونغو» وكذلك تفعيل مشروع الربط الكهربائي مع إنجا، مما سيسهم في جعل مصر محورًا لنقل الطاقة الكهرومائية بين الدول الإفريقية وأوروبا، فضلًا عن التنسيق المشترك بين مصر والصومال في مجالات مصادر الطاقة والاكتشافات النفطية والغازية، والتعاون مع بنين في مشروعات البنية التحتية والطاقة.

- **التعاون العسكري:** يهدف الدور المصري إلى مواجهة التدخلات الإقليمية في القارة، والحد من التهديدات المسلحة وتهريب السلاح. إذ عملت مصر على عقد اتفاقية التعاون والتدريبات المشتركة مع السودان، واتفاقيات التعاون المصري العسكري مع كينيا ورواندا والصومال وجيبوتي، فضلًا عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وحماية ساحل البحر الأحمر. كما تم إقرار معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، للعمل على الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة. وتقدمت القاهرة باقتراح حول «إنشاء قوة إفريقية لمكافحة الإرهاب»، واستضافت القاهرة اجتماع رؤساء أركان جيوش دول الساحل الخمس «موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو» في فبراير 2020.

- **تحقيق الأمن والتكامل القاري:** أعاد الرئيس السيسي المناداة بتنفيذ مبادرة «إسكات البنادق» التي قدمها خلال القمة الإفريقية بأديس أبابا في فبراير 2019، لإنهاء النزاعات والحروب بالقارة، والتوصل إلى اتفاقات نهائية مع أطراف النزاعات بوقف إطلاق النار، وطرح مبادرات للحوار وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات ومحاربة المجاعات، وتفعيل دور مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ السلام. كما استضافت مصر مؤتمر نواب العموم بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فبراير 2019) لنقل رؤية مصر في مكافحة الإرهاب، وعقد لأول مرة في القاهرة اجتماعات خبراء اللجنة الوزارية للدفاع والأمن والسلامة الإفريقية في ديسمبر 2019، وكذا استضافة المركز الإقليمي لإعادة الإعمار

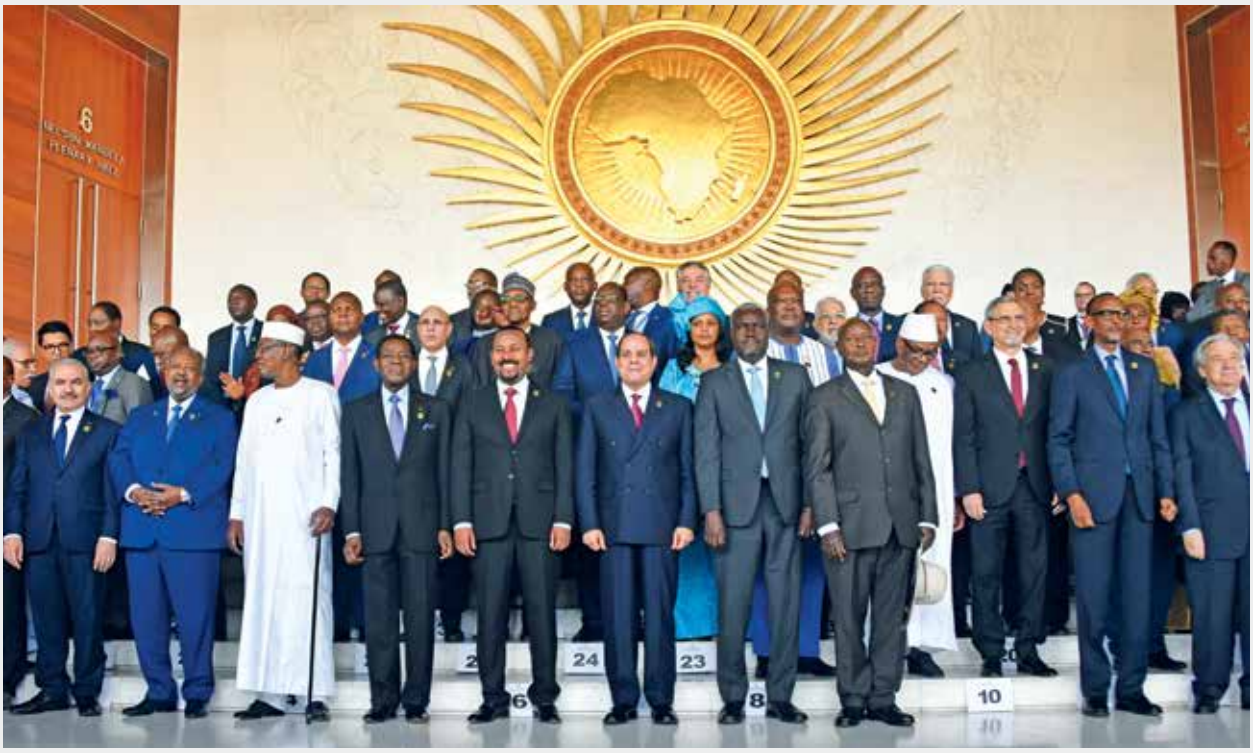

بعد النزاعات، ووقعت مصر الاتفاقية في ديسمبر 2019، ويهدف إلى إعداد برامج مخصصة للدول الخارجة من النزاعات تتفق وخصوصية كل دولة.

كما جاءت المشاركات المصرية في القمم الدولية والإفريقية والداخلية الخاصة بإفريقيا من خلال محاور التكامل والاندماج القاري والتعاون القائم على مبدأ (المصلحة المشتركة)، فجاءت نتائج هذه اللقاءات من أجل زيادة التعاون وتحقيق الصالح للقارة من خلال ربط القارة ببعضها بعضًا وبالقارة الأوروبية، وذلك لتحقيق التنمية في كافة المجالات التي تحقق أبعاد التنمية المستدامة لأجندة إفريقيا 2063، مثل الترويج لدخول «اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية» حيز التنفيذ في قمة النيجر الاستثنائية في 30 مايو 2019، وإنشاء صندوق لتوفير الموارد اللازمة مع انتشار جائحة كورونا، إذ دعت مصر لإنشاء الصندوق لدعم جهود مكافحة فيروس «كورونا» في القارة وتبعاته السلبية على الاقتصادات الإفريقية، والحصول على الدعم الدولي، والذي تجلى في اجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرانس قبل مشاركة الاتحاد الإفريقي في قمة العشرين 2020، والمشاركة في مؤتمر اقتصادات إفريقيا باريس 2021.

فضلًا عن تنفيذ المرحلة الأولى من طريق «القاهرة-كيب تاون» الذي يستهدف ربط دول شمال إفريقيا بالجنوب، يبدأ من مصر ليصل إلى جنوب إفريقيا بطول 11 ألف كم، لتسهيل حركة النقل والتجارة بين الدول الـ9 التي يمر بها، بجانب إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في إفريقيا ديسمبر 2018 بمليار يورو، مع التركيز على البنية التحتية والتدريب للشباب، لتشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في القارة، وتقديم البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الدعم للصندوق. وإنشاء صندوق الاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية 2018، وتخصيص البنك الدولي 25 مليار دولار للاستثمار في مبادرة التحول الرقمي التي أطلقها الرئيس السيسي على مدار 10 سنوات بالتعاون مع القطاع الخاص، والمشاركة في الوكالة الإفريقية للتأمين على التجارة التي تهدف لتسهيل تنمية التجارة والاستثمارات والأنشطة الإنتاجية، والإعلان عن الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في إفريقيا في مالابو 2014، من خلال دمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث.

وفي ضوء الدور المصري، تم اختيار مصر لرئاسة المجموعة الإفريقية عن إقليم شمال إفريقيا لدى منظمات روما الثلاث خلال عام 2020، وكذا رئاسة مصر لمجموعة الـ77 في روما خلال عام 2018، كما فازت مصر بلجنة السياسات الاجتماعية والفقر بالأمم المتحدة لمدة عامين 2020 – 2021 للمرة الثالثة منذ إنشائها عام 1979، والتي تهدف إلى «تعزيز الهجرة الآمنة، وتمكين المرأة، وتوفير الرعاية الاجتماعية». كما تبنت مبادرات صحية لدعم حاجة القارة في مواجهة الأمراض والأوبئة، باعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية، هذا إلى جانب دعم مبادرات تمكين المرأة الإفريقية، وتحقيق المساواة بين الجنسين في القارة.

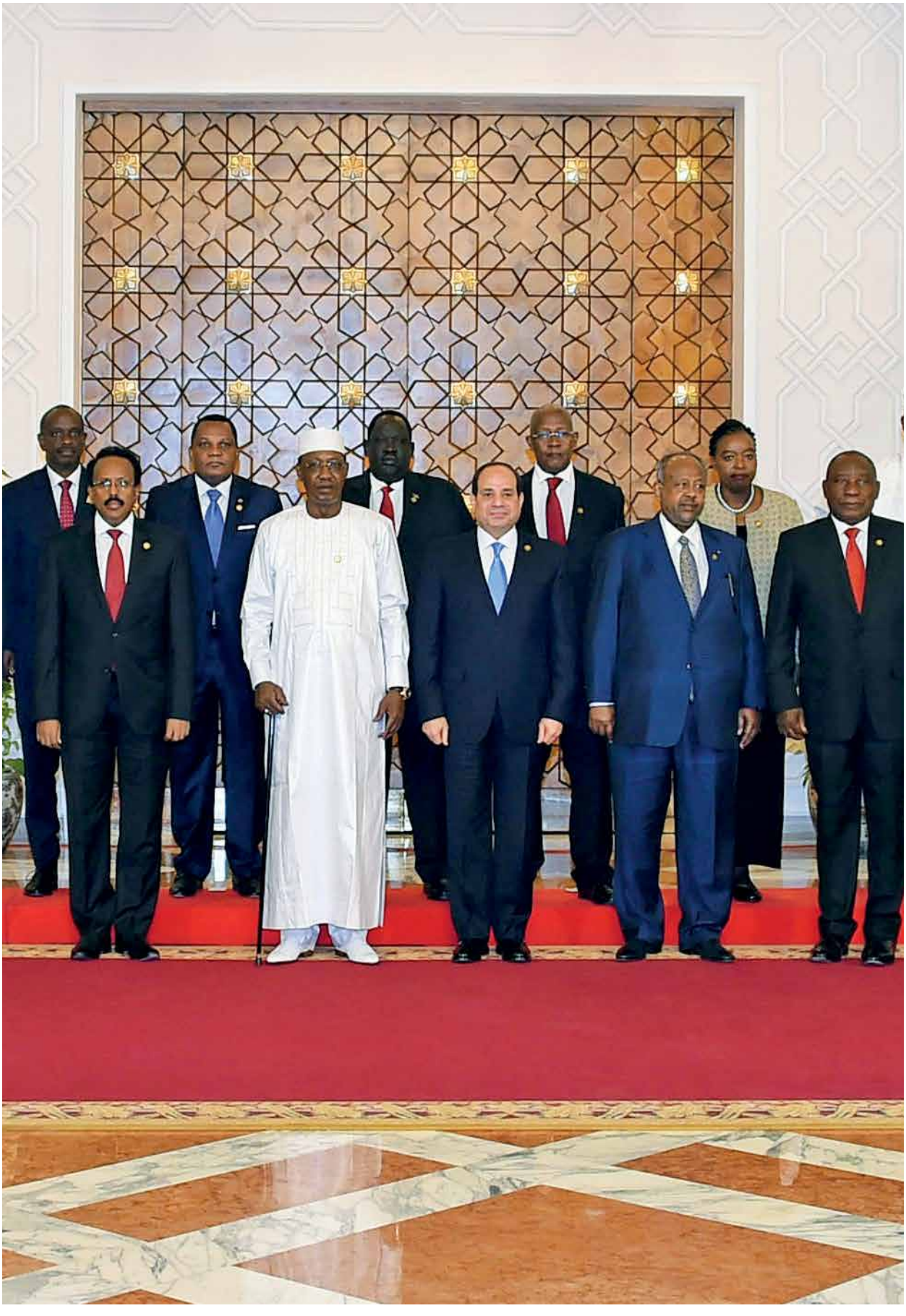

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021